

دراسة ميدانية لقرية الشيخ درغام

د/ عبيد محمد عباس رفاعي

كلية الآداب - جامعة دمياط

Email: abeer_zaid@hotmail.com

تمهيد

يعد الأمن الانساني قضية عالمية فالتحديات التي تحيط بالأفراد في المجتمع مثل البطالة والجريمة والتلوث وانتهاكات حقوق الانسان وغيرها تضر بمصلحة كل فرد وقدرته في الوصول للفرص الاجتماعية والاقتصادية . وهنا الأمن الانساني له جانبان رئيسان الأول السلامة من التهديدات المزمنة مثل الجوع والمرض والاضطهاد ، والثاني الحماية من الاختلالات المفاجئة في أنماط الحياة اليومية سواء أكان في المنزل أم في العمل أم في المجتمعات المحلية^(١).

كما يمثل بناء قدرات الموارد البشرية والمؤسسية اللازمة للتنمية المستدامة قضية عالمية هامة ، فلقد أصبحت العواقب البيئية للتصنيع السريع واضحة جداً في السنوات الأخيرة ، مع استمرار تدهور الموارد الطبيعية^(٢). وتنطوي الحياة العالمية المعاصرة على أكثر من دلالة حقوقية وسياسية تشكل في وجه من وجوها، فلسفة قوامها الإنسان الذي يتعين تحريره من الظلم والاستبداد والخوف، والحفاظ علي أمنه، وهدفها ضمان الحرية والمساواة والتضامن والتنمية الشاملة المستدامة، وأداتها إرساء دولة الحق والقانون. ويحيلنا البعد الشامل والتكاملي والمستديم في التنمية إلى حلقات مترابطة في معاني المفهوم الجديد للأمن الإنساني وشروطه: تنمية وعي المواطن كإنسان مسؤول للمشاركة في الشأن العام. واعتبار مستوى التعليم ومستوى الصحة ومستوى الوعي البيئي ومستوى المشاركة معايير أساسية في درجات التنمية^(٣).

وابتداء من السبعينيات من القرن الماضي ، شهد مفهوم التنمية ثورة ، فإلي جانب المعني الذي كان محصوراً في البعد الاقتصادي والاجتماعي ، تم الحاق مصطلحات جديدة بالتنمية ومن أهمها ما اصطلح علي

تسميته بالتنمية المستدامة^(٤). كما طُرح موضوع التنمية المستدامة علي قمة الأرض (مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للبيئة والتنمية بريودي جانيرو عام ١٩٩٢)، وأحدث ذلك نقلة نوعية في مفهوم العلاقة بين التنمية والعلاقات البيئية كاستجابة طبيعية لتنامي الوعي البيئي العالمي الذي اعترف بأن عملية التنمية لا تصبح حقيقة الا بتكامل الاعتبارات البيئية والاجتماعية الثقافية والأخلاقية^(٥).

كما أن التنمية هي عملية تعزيز رفاهية الأفراد . وتستلزم التنمية المستدامة زيادة قاعدة الأصول وانتاجيتها ، وتمكين الفقراء والمجتمعات المهمشة ، والحد من المخاطر وإدارتها ، وأخيراً اتخاذ منظور بعيد المدى فيما يتعلق بالعدالة ضمن وبين الأجيال . تلك هي المتطلبات الأربعة الأساسية للتنمية . فالتنمية طويلة المدى تتحقق فقط من خلال الإدارة المستدامة للأصول المالية والطبيعية والبشرية والاجتماعية^(٦).

وتشتمل التنمية المستدامة علي ثلاثة مجالات للاستدامة وهي البيئة والمجتمع والاقتصاد ، إضافة إلي البعد الثقافي الضمني . أما عن المبادئ التي تكمن وراء الاستدامة فتشمل مفاهيم واسعة مثل المساواة بين الأجيال ، العدالة بين الجنسين ، والسلام ، والحد من الفقر ، وحفظ وصيانة البيئة ، والحفاظ علي الموارد الطبيعية ، وأخيراً العدالة الاجتماعية . ويحتوي بيان "ريو" علي ٢٧ مبدأ للتنمية المستدامة من أهمها : حق الإنسان في حياة صحية منتجة في وئام مع الطبيعة ، وتحقيق التنمية بحيث يتم اشباع الاحتياجات الانمائية والبيئية للأجيال الحالية والمستقبلية بطريقة منصفة ، كما أن حماية البيئة جزء لا يتجزأ من عملية التنمية ، واستبعاد الأنماط غير المستدامة للإنتاج والاستهلاك وتعزيز السياسات الديموغرافية المناسبة ، بالإضافة إلي مشاركة المرأة الكاملة أساسية لتحقيق التنمية ، وأخيراً أهمية دور الجمهور في المشاركة الاجتماعية مع صانعي القرارات^(٧).

وعليه فإن الأمن الانساني ركيزة أساسية لبناء انسان حر غير خائف يلتمس الخيار الصحيح نحو التنمية المستدامة والحياة الراقية ونحو الرفاهية المنشودة. فالعلاقة بين مفهوم الأمن الانساني ومفهوم التنمية المستدامة علاقة طردية فلا تتحقق عملية التنمية المستدامة بغياب الأمن . فمفهوم الأمن مفهوم شامل لحياة كل فرد من البشر، ويتمثل في التماس الأمن في حياتهم اليومية ، وحمايتهم من خطر المرض والجوع والبطالة والجريمة والصراع الاجتماعي والقمع السياسي والمخاطر البيئية ، وعند تحقق كل ذلك نصل لبيئة آمنة مستقرة موائمة لإحداث التنمية المستدامة^(٨).

أولاً : إشكالية الدراسة

ما زال المجتمع المصري يواجه مشكلات تتعلق بالأمن الاجتماعي والاقتصادي والبيئي والسياسي والثقافي تهدد حاضر المواطنين ومستقبل أجيالهم القادمة . فمعدلات الأمية والفقر وتدني مستويات التعليم في تزايد مقلق . يضاف إلي ذلك أن قضايا الحريات الشخصية والعامه ، والخدمات الاجتماعية، والعدالة في توزيع الموارد ، والمشاركة الديمقراطية ، وغيرها تثير القلق .

فالأمن والتنمية عنصران متلازمان ، أي خلل في أحدهما ينعكس سلباً علي الآخر ، وأي استقرار فيهما ينعكس إيجاباً عليهما . فالأمن هو المحرك الحقيقي للتنمية والداعم لها والمؤكد علي استقرارها وديمومتها . وتعد بحيرة المنزلة من أكبر بحيرات مصر الشمالية حيث كانت مساحتها تفوق مساحة بحيرات مصر الشمالية مجتمعة. وتراجعت مساحة بحيرة المنزلة نتيجة لأعمال الردم والتجفيف ، كما تتعرض لصور شتي من التلوث. وتحاول الدراسة مناقشة قضايا الأمن الانساني ومقومات التنمية المستدامة ، وأهم التحديات التي تواجهها قرية الشيخ درغام المطله علي بحيرة المنزلة.

الأهمية

أصبحت التنمية المستدامة أسلوباً من أساليب التنمية التي يفرضها العصر الحديث الذي يتصف بالتطور السريع ، وأصبحت تفرض علي الدول والمنظمات والمجتمعات والأفراد تحقيق التوازن الاجتماعي.

وتأتي أهمية هذا الموضوع من الاهتمام المتزايد بالتنمية المستدامة علي مستوي الحكومات والمنظمات الدولية ذات الصلة، والاعلام، والمؤسسات البحثية، هذا من جهة. ومن جهة أخرى أصبحت حماية البيئة ومواردها وخلق الوعي البيئي والتفهم الصحيح لقضايا البيئة والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية في ظل التنمية المستدامة هدفاً أساسياً للإنسان ولمنفعة المجتمع .

كما تظهر أهمية التنمية المستدامة في سعيها لتحقيق الرفاهية لجميع أفراد المجتمع علي مختلف الأصعدة الاقتصادية والثقافية والسياسية من خلال الوصول إلي الموارد اللازمة لمستوي معيشي لائق، ولعيش حياة طويلة وصحيحة واكتساب المعرفة والحفاظ علي البيئة وتمكين الأفراد من استغلال امكانياتهم وقدراتهم الذاتية .

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة للتعرف علي دور الأمن الانساني في تحقيق التنمية المستدامة ، من خلال :

١. التعرف علي أبعاد الأمن الإنساني في مجتمع الدراسة .
٢. تسليط الضوء علي الأبعاد الاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة .
٣. التعرف علي التأثير المتبادل بين الأمن الانساني والتنمية المستدامة .
٤. القاء الضوء علي معوقات التنمية المستدامة .
٥. اقتراح الاجراءات الواجب اتخاذها لتحقيق أمن انساني مستدام .

تساؤلات الدراسة

تم صياغة مشكلة البحث علي النحو التالي : ما دور الأمن الانساني في تحقيق التنمية المستدامة؟ ويتفرع من هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الآتية :

١. ما أبعاد الأمن الانساني ؟
٢. ما الأبعاد الاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة ؟
٣. ما التأثير المتبادل بين الأمن الانساني والتنمية المستدامة ؟
٤. ما المعوقات التي تواجهها التنمية المستدامة ؟
٥. ما الاجراءات الواجب اتخاذها لتحقيق أمن انساني مستدام ؟

ثانياً : مفاهيم الدراسة

انطلاقاً من الرؤية التي تري أن لتحديد المفاهيم درواً كبيراً في البحث ، تنطوي هذه الدراسة علي مفاهيم أساسية هي:

١- مفهوم الأمن الإنساني Human Security

يعد الأمن الإنساني قضية شاملة ومعقدة تتطلب اتباع رؤية شاملة . فالأمن البشري مفهوم يجمع بين حماية الإنسان، والإنسان والتنمية ويربط السلام والأمن بالتنمية المستدامة. علاوة على ذلك، فهذا المفهوم لا يركز النظر في أمن الإنسان فقط في الدولة، ولكن أيضاً على مستوى المجتمع المحلي والمستوى الفردي^(٤) .

ولقد أسهمت لجنة برونتلاند في طرح مفهوم الأمن الإنساني وطُرح تقرير ركز بالأساس علي البحث عن سبيل إيجاد بيئة ملائمة يمكن من خلالها تحقيق احتياجات الأفراد الحالية دون التأثير علي قدرة الأجيال المستقبلية علي بلوغ احتياجاتها الخاصة. ومن هذا المنطلق أكد التقرير علي أن أي استراتيجية للتنمية المستدامة يجب أن تهدف إلي تحقيق الأمن الإنساني من خلال العمل علي تحقيق الانسجام بين الإنسان والبيئة ، حتي يمنع ذلك من حدوث كوارث بيئية . ويخلص التقرير إلي أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب ما يلي : ضرورة وجود نظام سياسي يُسهم في تحقيق المشاركة الفعالة للمواطنين في عملية صنع القرار . وإيجاد نظام اقتصادي قادر علي توفير المعرفة التقنية . والعمل علي إيجاد نظام اجتماعي يوفر حلولاً للمشكلات والتوترات التي تنبع من البيئة غير المتوازنة . وإيجاد نظام انتاجي يلتزم بالحفاظ علي البيئة في عملية التنمية . وأخيراً العمل علي إيجاد نظام إدارة مرن لديه القدرة علي تصحيح الأخطاء ذاتياً . ومن ثم يبرز ربط التقرير بين أمن الأفراد علي المستويات كافة وتحقيق التنمية^(١) .

ثم تلي ذلك ظهور مفهوم الأمن الإنساني كجزء من مصطلحات النموذج الكلي للتنمية الذي تبلور في إطار الأمم المتحدة ، وقد برز المفهوم من خلال تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ ، إذ كانت نقطة البداية لإطلاق المفهوم ، ومن ثم ورد بقوة في تقرير التنمية الإنسانية لعام ٢٠٠٩ ، لما له من علاقة وثيقة في تحقيق التنمية المستدامة وتحقيق الأمن الحياتي للأفراد .

كما يعتبر مفهوم الأمن مفهوم شامل "يضم العلاقات الاجتماعية كافة، التي تربط الجماعات والمجتمعات وتمثل تعويضاً أو بديلاً عن الشعور الذاتي بغياب الأمن، وذلك بقبول أنماط معينة من السلطة". ويتخذ مفهوم الأمن الإنساني من الفرد وحدته الأساسية في التحليل انطلاقاً من أن أمن الدولة رغم أهميته لم يعد ضامناً أو كفيلاً بتحقيق أمن الأفراد . وعرض في تقرير التنمية البشرية عام (١٩٩٤) تعريفاً للأمن الإنساني بأنه " استطاعة الناس أن يمارسوا تلك الخيارات في أمان وحرية وباستطاعتهم أن يكونوا واثقين بدرجة معقولة من أن الفرص المتاحة لهم اليوم لا يفقدونها غداً"^(١) .

كما أن الحديث عن الأمن الإنساني يقتضي التعرّف على أهم تحديات الأمن الجماعي ، وإبراز الترابط بين التهديدات المعاصرة التي يتعرض لها نظام الأمن الجماعي مثل الإرهاب والحروب الأهلية وبين الفقر والتنمية . وفي هذا السياق تبنت الأمم المتحدة إعلان الألفية الثالثة بشأن التنمية في سبتمبر ٢٠٠٠ ، وتضمن ثمانية أهداف أساسية تصبو إليها البشرية ، من أجل عيش أفضل ، تحقّقها الدول خلال الفترة الممتدة بين ١٩٩٠ - ٢٠١٥ ، وتتمثل في : القضاء على الفقر المدقع والجوع ، وتحقيق تعميم التعليم الابتدائي ، وتعزيز المساواة

بين الجنسين وتمكين المرأة، وخفض معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة، وتحسين صحة الأمهات، ومكافحة مرض نقص المناعة " الإيدز " والملاريا وغيرهما من الأمراض، وضمان الاستدامة البيئية وتطوير شراكة دولية من أجل التنمية^(١٢).

ويعرف محبوب حق المفهوم بأن " الأمن الانساني يعني أمن الإنسان بدلاً من أمن الأرض ، وأمن الأفراد بدلاً من أمن الأمم ، والأمن من خلال التنمية وليس من خلال الأسلحة ، وهو أمن الأفراد في كل مكان في منازلهم وفي وظائفهم".

كما يعرف الأمن الإنساني بأنه ازالة الفقر والحرمان ، ووجود مستوي مناسب من الحياة وضمان الحقوق الأساسية للإنسان ،بالإضافة إلي القدرة علي حماية البشر، وهو يتألف من توفير الاحتياجات الأساسية فضلاً عن الجوانب الغير مادية التي تشكل الجانب النوعي^(١٣).

ومن التعريفات شديدة الاتساع لمفهوم الأمن الإنساني تعريف لورا ريد ومجيد تهارينين بأن "الأمن الإنساني يتطلب إعادة النظر في الاعتبارات الأمنية من خلال التركيز علي بقاء الأفراد بدلاً من الأمن المادي للدولة.وهو يتكون من عشرة أبعاد هي الأمن المادي ، والأمن النفسي، وأمن النوع ، والأمن الاجتماعي ، والأمن الاقتصادي ، والأمن الثقافي ، والأمن الاعلامي ، والأمن البيئي، والأمن القومي ، والأمن العالمي"^(١٤).

المفهوم الاجرائي للأمن الانساني : هو " وجود مستوي مناسب من الحياة وضمان الحقوق الأساسية للإنسان ، وازالة الفقر والحرمان ، ويتكون من جانبين الجانب الكمي ويتضمن الاحتياجات المادية المرضية وأهمها الغذاء والمنزل ، والتعليم ، والصحة العامة . أما الجانب النوعي للأمن الإنساني يتصل بشخصية الإنسان ويشمل الاستقلالية الفردية ، والحق في تقرير المصير ، والمشاركة الحرة في الحياة الاجتماعية والمشاركة في صناعة القرار".

٢- مفهوم الدور Role

ابتداء من القرن الثامن عشر اغتني تعبير " الدور " باستعمالات جديدة مشابهة وعرف تعدادا في الاستخدامات الواسعة ، فهو يعني السلوك الاجتماعي لفرد يمثل شخصية ما تعلن في سياق اجتماعي معين ، ويعنى أيضاً الفعل أو التأثير الذي يمارسه شخص ما في تفاعل معين ، وكذلك الوظيفة التي يقوم بها أو مهمته أو قدره^(١٥). " ويعرف رالف لينتون الدور بأنه " مجموعة الحقائق والواجبات المتبادلة بين الأفراد والتي تحكم المكانات التي يشغلونها في بناء اجتماعي معين ، فالدور هنا هو الجانب الدينامي لمكانة الفرد داخل

المجتمع^(١١). كما يشير محمد عاطف غيث للدور بأنه نمط متكرر من الأفعال المكتسبة التي يؤديها شخص معين في موقف تفاعل، والدور نموذج يتركز حول بعض الحقوق والواجبات ويرتبط بوضع محدد للمكانة داخل جماعة أو موقف اجتماعي معين ودور الشخص في أي موقف عن طريق مجموعة من توقعات يعتنقها الآخرون كما يعتنقها الشخص نفسه، ويقوم البناء الاجتماعي بتحديد متطلبات معينة تنعكس علي توقعات الشخص لسلوك غيرهم أو سلوكهم الخاص في أوضاع معينة^(١٢). ومن بين أنصار هذا الاتجاه من العلماء "بارسونز" و "ميرتون"، والذي طور منظومة الدور وهي مجموعة كاملة من علاقات الدور التي يحوزها الأشخاص بفضل ما يشغلونه من أوضاع اجتماعية معينة^(١٣).

ويمكن وصف الدور الاجتماعي بأنه الجسر الموصل بين الحياة الاجتماعية والبناء الاجتماعي الذي يتركب منه المجتمع، فلولا الأدوار الاجتماعية لبقى البناء الاجتماعي منعزلاً عن الحياة الاجتماعية ولتوقف نموه وفقد وظيفته، وفي الوقت نفسه تصبح الحياة الاجتماعية فوضوية في أداء مناشطها لا يضبطها أي ضابط أخلاقي أو أدبي أو ديني، فوجود الأدوار إذن يعني وجود روابط بين المكانات النسقية-البنائية والمجتمع، والتي بدورها تُفعل وتنظم مناشط الحياة الاجتماعية^(١٤). ويدل مفهوم الدور علي مجموعة من التوقعات، وذلك من خلال السلوك الخاص أو السلوك المتبادل من قبل الأشخاص، وسواء كان الدور جديد أو نتيجة لاكتساب منزلة جديدة، يجبر الشخص علي تحليل المواقف وتحليل سلوكه هو نفسه. ومن الواضح أن الإنسان لا يبقى بدون تغيير بعد خوضه لأي تجربه جديدة^(١٥). ولتعريف الدور عناصر أساسية وهي:

١. توقعات الدور، وهي القواعد التي تنظم الأفعال، أي الأفعال التي تتضمن التأثير في صنع القرار، وتشير هذه التوقعات إلي مطالب المجتمع من الأفراد الذين يشغلون أدوار متشابهة.
٢. توجهات الدور، وهي الأفكار الخاصة بالفرد شاغل الدور، كالسلوك الذي يجب أن يسلكه عندما يكون في وضع معين، وتعكس هذه الأفكار القواعد التي يضعها المجتمع، وشخصية القائم بالدور وإدراكه لمطالب من حوله وتوقعاته.
٣. سلوك الدور، وهو عبارة عن الأفعال التي يقوم بها الفرد الذي يشغل منصباً معيناً، حيث يتم التركيز هنا علي الفعل كما حدث، لا كما ينبغي أن يكون^(١٦).

وفي هذا الإطار فإن دور الأمن الانساني يتحدد اجرائياً في : "قدرة أفراد المجتمع علي ممارسة حقوقهم في أمان وحرية ، وأن يكونوا واثقين بدرجة معقولة من أن الفرص المتاحة لهم اليوم لا يفقدونها غداً ، وبما يحقق أهداف التنمية المستدامة" .

٣- مفهوم التنمية المستدامة sustainable development

تتعدد تعريفات التنمية المستدامة ، وإن كان كل منها يدور حول معانٍ متقاربة ، منها أن الهدف الرئيسي للتنمية المستدامة هو التخفيف من وطأة الفقر علي فقراء اليوم من خلال تقديم حياة آمنة ومستدامة مع الحد من تلاشي الموارد الطبيعية وتدهور البيئة والخلل الثقافي والاستقرار الاجتماعي .وعلي الرغم من اختلاف تعريفات التنمية المستدامة إلا أن مضمونها هو الترشيد والقصد في توظيف الموارد المتجددة بصورة لا يؤدي إلي تلاشيها أو تدهورها أو تنقص من فائدة تجنيها أجيال المستقبل ، كما أنها تتضمن الحكمة في استخدام الموارد المحدودة التي تتلاشي بالتدريج دون أن تتجدد بل والمعرضة إلي الفناء ، بحيث لا تحرم الأجيال القادمة من الاستفادة مما بقي منها^(٢٣) .

كما تعرف بأنها " التنمية التي تغطي احتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرة الأجيال المستقبلية علي تغطية احتياجاتها"^(٢٣) . فالتنمية المستدامة هي عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات ، وكذلك الأعمال التجارية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة علي تلبية احتياجاتها . ويواجه العالم خطورة تدهور البيئة التي يجب التغلب عليها مع عدم التخلي عن حاجات التنمية الاقتصادية ، وكذلك المساواة والعدالة الاجتماعية . وتتطلب التنمية المستدامة تحسين ظروف المعيشة لجميع الأفراد دون زيادة استخدام الموارد الطبيعية . ويجري تحقيق التنمية المستدامة في ثلاثة مجالات رئيسية النمو الاقتصادي وحفظ الموارد الطبيعية والبيئة والتنمية الاجتماعية . ومن أهم التحديات التي تواجه التنمية المستدامة هي القضاء علي الفقر ، من خلال التشجيع علي اتباع أنماط إنتاج واستهلاك متوازنة دون الإفراط في الاعتماد علي الموارد الطبيعية^(٢٤) .

كذلك تعرف التنمية المستدامة بأنها "العملية التي تسعى لتحسين الاقتصاد والبيئة والمجتمع" . ويصور هذا التعريف التنمية المستدامة بوصفها التوازن لأنه يتطلب من المنظمات النظر في العناصر الثلاثة معا . وتحقيق هذا التوازن ليس بالمهمة السهلة ، فغالباً ما ينظر إلي أن التحديات التي تواجه التنمية المستدامة تأتي من حقيقة النزاع الذي ينشأ بين العناصر الثلاثة في كثير من الأحيان^(٢٥) .

كما تعطي المجالات المتعددة (الاجتماعية ، اقتصادية ، بيئية) للتنمية المستدامة أكثر من تعريف ويمكن تعريف التنمية المستدامة وفقاً لكل مجال من تلك المجالات منفرداً ، إلا أن أهمية المفهوم تكمن تحديداً في العلاقات بين تلك المجالات وأهدافها المتعارضة . فالتنمية الاجتماعية المستدامة تهدف إلي التأثير علي تطور الأفراد والمجتمعات بطريقة تضمن من خلالها تحقيق العدالة وتحسين ظروف المعيشة والصحة. أما في التنمية البيئية المستدامة فيكون الهدف الأساسي هو الحماية والمحافظة علي الموارد الطبيعية. أما محور اهتمام التنمية الاقتصادية المستدامة فيتمثل في تطوير البنية الاقتصادية فضلاً عن الإدارة الكفؤة للموارد الطبيعية والاجتماعية.

عرفت التنمية المستدامة في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل عام ١٩٩٢ بأنها "ضرورة إنجاز الحق في التنمية" بحيث تتحقق علي نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل^(٢٦).

بالإضافة إلي هذه التعريفات ، يمكن تفصيل تعريف التنمية المستدامة ، بحيث يندرج تحت هذا المفهوم عدد من القضايا الهامة لعل أهمها: أن التنمية المطلوبة لا تسعى لتقدم بشري موصول في أماكن قليلة لسنوات معدودة ، بل للبشرية جمعاء وعلي امتداد المستقبل البعيد . كذلك هذه التنمية هي تنمية تفي باحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة علي توفير احتياجاتها . أيضاً مستويات المعيشة التي تتجاوز الحد الأدنى الأساسي من الاحتياجات لا يمكن ادامتها عندما تراعي مستويات الاستهلاك في كل متطلبات الإدامة علي المدى البعيد . وأخيراً الاحتياجات كما يتصورها الناس تتحدد اجتماعياً وثقافياً ، ومن ثم فإن التنمية المستدامة تتطلب انتشار القيم التي تشجع مستويات الاستهلاك التي لا تتخطي حدود الممكن بيئياً^(٢٧).

التعريف الاجرائي للتنمية المستدامة هي "عملية تغيير اجتماعي واقتصادي إيجابي، عن طريق استخدام خطط طويلة المدى يقوم بها الإنسان للانتقال بالمجتمع والظروف الاقتصادية والإنسانية والبيئية المحيطة به إلى وضع أفضل، بما يتوافق مع احتياجاته وإمكاناته الاقتصادية والاجتماعية ، مع مراعاة احتياجات الأجيال القادمة".

ثالثاً : التوجه النظري للدراسة

١- النظرية النقدية ومفهوم الأمن الإنساني

يرتبط اسم النظرية النقدية بمدرسة فرانكفورت للبحث الاجتماعي ، وهي في المقام الأول نظرية نقدية للمجتمع تركز علي الجانب الاجتماعي العملي في السلوك وتكشف عن الطاقات الكامنة في الحرية والعدالة. وتحاول النظرية النقدية فهم وتشخيص أسباب الأوضاع السيئة في الواقع الاجتماعي، ويظهر ذلك في فكر الرواد الأوائل لها وعلي رأسهم هوركهايمر وثيودور ادورنو، ومن المعاصرين يورغن هبرماي^(٢٨). ويشمل المنظور النقدي عدة تيارات ومنها تيار "باري بوزان"، "الماركسيون الجدد" وكذلك المقاربة النسوية " ، ومن أهم رواد هذا المنظور "كين بوث Ken Booth" و"جيمس دير James Der" ويتناول أصحاب هذا المنظور الأمن من مفهوم موسع يعتمد علي متغيرات جديدة كالعامل البيئي ، وحقوق الإنسان ، والهويات ، والأمراض^(٢٩).

وبالإضافة لذلك تعتبر النظرية النقدية الفرد موضوع مرجعي أساسي لها ، حيث أن العمل علي حماية الانسان أو الجماعة الإنسانية بصورة شاملة تجعل الهدف الأساسي هو البحث عن استراتيجية لضمان الأمن الإنساني. ويرى "كين بوث" أن الأمن هو تحرير الشعوب من القيود التي تعوق سعيها للتقدم نحو تجسيد خياراتها ومن بين هذه القيود الفقر، الاضطهاد، ونقص التعليم وغيرها^(٣٠).

ويعرف الأمن الإنساني من خلال النظرية النقدية بأنه "التخلص من كافة ما يهدد أمن الأفراد السياسي والاقتصادي والاجتماعي من خلال التركيز علي الاصلاح المؤسسي ، وانشاء مؤسسات أمنية جديدة تهدف إلي تحقيق أمن الأفراد"^(٣١)

وأكد "باري بوزان" أنه إلي جانب القطاع العسكري للأمن فإن القطاع السياسي والقطاع الاجتماعي والقطاع الاقتصادي والقطاع البيئي ، تعد ميادين أساسية للأمن ، ويرى "باري بوزان" أن (الأمن هو التحرر من كل تهديد) وهذا التعريف جامع لأنه يقصد كل تهديد أو خطر يؤثر في الانسان ، وبهذا انتقل الأمن إلي حماية حقوق الإنسان وحررياتهم بشكل يضمن كينونتهم وكرامتهم ومستقبل الأجيال القادمة، وهذا ما تناولته النظرية النقدية^(٣٢).

ومن هنا يؤكد المنظور النقدي الحديث علي أن المفهوم الضيق للأمن أصبح غير مبرر ، وذلك لظهور تهديدات أمنية جديدة ، وبذلك فإن تنوع التهديدات الأمنية (بيئية ، صحية ، اقتصادية ، اجتماعية) يستلزم توسيع مفهوم الأمن والقاء مزيداً من الضوء بالدراسة والتحليل علي مفهوم الأمن الانساني ككل .

٢- رأس المال الاجتماعي والتنمية المستدامة (رؤية نظرية)

تتعدد المداخل النظرية لتفسير رأس المال الاجتماعي ومنها :

• نظرية شبكة العلاقات الاجتماعية

يعد جيمس كولمان Games Colman من رواد نظرية شبكة العلاقات الاجتماعية التي ترجع جذورها لـ "تالكوت بارسونز T.Parssons" فالنسق الاجتماعي شبكة من العلاقات بين الأفراد والجماعات وهو مجموعة من الفاعلين (أفراد، جماعات، مجتمعات) تنظم بينها علاقات اجتماعية مستقرة . والتفاعل الاجتماعي بين الفاعلين تحكمه مجموعة من العناصر تتمثل في التوقعات المتبادلة بين الفاعلين ، والقيم والمعايير التي تحكم الفاعل ، والجزاءات التي تظهر في أشكال الثواب والعقاب وبذلك تتحقق درجة من درجات ضبط التفاعل^(٣٣).

والمنطلق الأساسي لمحللي شبكة العلاقات أن الاهتمام الرئيسي لعلماء الاجتماع هو دراسة البناء الاجتماعي، ويتم ذلك بطريقة مباشرة عن طريق تحليل نمط العلاقات التي تربط بين أعضائه، ثم يتم التعمق في الأبنية العميقة بدراسة أنماط شبكة العلاقات المنظمة الكامنة وراء الشكل الخارجي المركب للأنساق الاجتماعية ، وينظر إلي الفاعلين وسلوكهم علي أنهم مقيدون بهذه الأبنية. وبالتالي لا يكون الاهتمام منصباً علي الفاعلين باختياراتهم الإرادية، وإنما علي القيود البنائية^(٣٤).

ويمتلك كل فاعل اجتماعي مجموعة من الصلات والروابط الاجتماعية التي تشكل في النهاية شبكة علاقاته الاجتماعية، وتمتد هذه الشبكة عبر مستويات اجتماعية مختلفة (القروي، الجيرة، زملاء العمل أو المهنة)، وتكمن داخل هذه الشبكة من الروابط العديد من الموارد الاجتماعية، التي تعد بالأساس رأس مال اجتماعي، خاصة إذا حاول هذا الفاعل استغلال واستخدام هذه الموارد. ويعتمد الاستخدام للموارد الكامنة في الشبكات الاجتماعية للفرد علي عدد من المتغيرات الاجتماعية مثال(طبيعة العلاقة الاجتماعية، مدي قوتها واستمراريتها، مستوي الثقة في العلاقة، طبيعة التبادلات بين طرفي العلاقة الاجتماعية). وكلما اهتم الفاعل بتوثيق علاقاته الاجتماعية وبذل الوقت والجهد لتدعيم هذه العلاقات كلما تمكن من الوصول إلي الموارد الكامنة في العلاقات الاجتماعية، ويحقق المنافع من وراء هذه العلاقات. وهنا يميز "لين" بين شكلين من الموارد ، الموارد الشخصية (التي تقع تحت حيازة الشخص)، والموارد الاجتماعية (التي يصل إليها الفرد من خلال شبكة علاقاته الاجتماعية). كذلك تتضمن الموارد الاجتماعية الموارد المتدفقة عبر الصلات الاجتماعية المباشرة وغير المباشرة^(٣٥).

كذلك يقدم ماكس فيبر رؤية لنظرية العلاقات يمكن ملاحظتها واقعيًا في خمس فئات هي : العرف أو الإصلاح وهو التماثل الفعلي لنظرية العلاقات الاجتماعية. والعادة وهي العرف الذي يستمد وجوده من الألفة. والأسلوب .والعادات والتقاليد. وأخيراً القانون وهو مجموعة من القواعد التي تنطوي علي إلزام أو عقاب لمن يخرج عليها^(٣٦).

وأخيراً فإن نظرية شبكة العلاقات تركز علي مجموعة متناسقة من المبادئ:

١- أن العلاقات بين الفاعلين عادة تكون متماثلة في محتواها وكثافتها، ويكمل الفاعلين حاجات بعضهم البعض ببسر.

٢- يتعين تحليل العلاقات بين الأفراد في سياق بناء شبكة العلاقات الأكبر.

٣- يؤدي تشكيل العلاقات الاجتماعية إلي أنواع مختلفة من شبكات العلاقات غير الجزافية، وتكون النتيجة هنا وجود مجموعات من شبكات العلاقات ذات حدود متميزة تفصل كل مجموعة عن الأخرى.

٤- يعني وجود هذه المجموعات وجود علاقات بين المجموعات وكذلك بين الأفراد.

٥- توجد علاقات غير متماثلة بين العناصر في النسق ، مما يترتب عليه توزيع الموارد النادرة توزيعاً متفاوتاً.

٦- يؤدي التوزيع غير المتكافئ للموارد النادرة إلي التعاون والتنافس فبعض الجماعات تتشابه معاً للحصول علي الموارد النادرة من خلال التعاون، في حين تتصارع جماعات أخرى علي تلك الموارد. وهذا يضيف علي نظرية شبكة العلاقات طابع ديناميكي^(٣٧).

• نظرية الثقة الاجتماعية Social Trust

تعد نظرية الثقة نقطة مركزية وسط عنقود من النظريات الأخرى المرتبطة سواء علي مستوي الاهتمام النظري في العلوم الاجتماعية أو علي مستوي الممارسات العملية في الخطابات التنموية الحديثة التي تتضمن الرضا بالحياة ونزعة التفاؤل والمشاركة، والمجتمع المحلي، والديمقراطية. ويشير "جورج زيمل G.Zemel" أن نظرية الثقة أحد أهم تركيبات قوي المجتمع ، وأن التبادل يتضمن للوصول إلي المكسب، ويضيف أنه بدون الثقة بين الناس يتحلل المجتمع أو يفقد تكامله، فالمجتمعات المعقدة تعتمد وظيفياً علي عدد وفير من التعهدات والعقود التي لا يستطيع الفرد بمفرده فقط أن يجزرها. كما يعطي زيمل اهتماماً لفهم مشاعر الاخلاص والولاء كأحد المؤشرات للمحافظة علي العلاقة بالآخر^(٣٨).

ويذهب "جيدنز" إلي أن الثقة تتخلق عبر الايقاع المنظم للحياة الاجتماعية، وتكون الثقة بمثابة اللحام التي تربط بين الأفراد من خلال اندماج ذواتهم في بناء نفسي واحد يخلو من الشك والخوف والقهر. فالثقة رابطة تحقق الأمن الوجودي للمجتمع كله بنفس القدر الذي تحقق فيه الأمن الوجودي للشخصية الفردية^(٣٩). ويشير هذا الأمن الوجودي إلي الايمان والثقة في حقيقة الوجود الإنساني، واستمرار هوية الذات واستقرار البيئات الاجتماعية والمادية المحيطة بالفعل، فالشعور بإمكانية الاعتماد علي الاشخاص والأشياء أساسي للشعور بالأمن الوجودي، وأمر مركزي لنظرية الثقة وبالتالي يرتبط الاثنان ارتباطاً وثيقاً. وفي هذه الحالة تعمل الثقة كعنصر حماية من المخاطر التي تحيط بالتفاعلات الاجتماعية، وبمساعدة هذه الثقة الأولية يبدأ الأمن الأنطولوجي، وتنمو الثقة في الحياة اليومية فمن المستحيل قيام الحياة اليومية بدون الثقة الأولية^(٤٠).

وتؤكد العديد من الرؤي أن الثقة هي مصدر ومؤشر أساسي من مؤشرات رأس المال الاجتماعي فعلي الرغم من أن "بورديو" لم يذكر الثقة بشكل خاص إلا أن مضامينها مترسخة في رؤيته عن إعادة الانتاج الاجتماعي لأرصدة رأس المال الاجتماعي وأن هذه العملية تتطلب الدخول في سلسلة من التبادلات عبر العلاقات الاجتماعية المؤسسة علي التقدير المتبادل. أما: "كولمان" و"بوتنام" فعرفا الثقة باعتبارها مكون أساسي لرأس المال الاجتماعي. ويؤكد "فوكومايا" أن رأس المال الاجتماعي هو قدرة تنشأ من انتشار الثقة في المجتمع أو في أجزاء معينة منه، ويمكن أن يتجسد في أصغر مجموعة اجتماعية (الأسرة)، كما يتجسد في أكبر المجموعات (الأمم)، وفي جميع المجموعات التي تقع بينهما. كذلك يعتبر "نيوتن Newtown" الثقة مؤشر من مؤشرات تكوين رأس المال الاجتماعي وأن المؤشر الأساسي لقياس الثقة هو مدي شيوع رأس المال الاجتماعي. وأكد علي اتفاق المفكرين من "توماس هوبز" إلي "بوتنام" علي أن الثقة مكون ضروري من مكونات الحياة الاجتماعية والسياسية المتحضرة. وعلي عكس "كولمان" و"بوتنام" و"فوكومايا" وضع "وول كوك Wool Cook" أنه يجب أن تركز تعريفات رأس المال الاجتماعي بالدرجة الأولى علي الموارد وليس علي النتائج، فالثقة ومعايير تبادل المنفعة والإنصاف والتعاون، جميعها عوائد يتم تعبئتها وتدعيمها عبر شبكات من العلاقات الاجتماعية. ويفترض "وول كوك" إمكانية النظر إلي الثقة علي نحو أفضل باعتبارها نتيجة لرأس المال الاجتماعي وليست جزءاً أو عنصر مكمل في رأس المال^(٤١).

وتأسيساً علي ما سبق تعد نظرية الثقة الاجتماعية اللب المكون لرأس المال الاجتماعي، وتستخدم كمؤشر رئيسي وربما المؤشر الوحيد لهذا الرأسمال، وبذلك فالقدرة التي تنبثق في المجتمع نتيجة لتغلغل الثقة فيه أو في بعض قطاعاته علي أقل تقدير، هي التي تمثل رصيده من رأس المال الاجتماعي^(٤٢).

خلاصة : الرؤية النظرية لعلاقة رأس المال الاجتماعي بالتنمية المستدامة

ظهر الاهتمام بقضية رأس المال الاجتماعي Social Capital الذي نقل قضية التنمية في ملعب المجتمع ، وألقي باللائمة علي شبكات العلاقات غير المنظمة وغير المشحونة بالثقة . ومن أشهر الاسهامات في هذا المجال ما قدمه عالم الاجتماع الفرنسي الشهير " بيير بورديو" حيث تناول رأس المال الاجتماعي والثقافي علي أنه رصيد اجتماعي من العلاقات والرموز يتقابل ويتفاعل مع الرصيد الذي يملكه الأفراد من رأس المال المادي .ف رأس المال الاجتماعي والثقافي رصيد قابل للتداول والتراكم والاستخدام الأمثل مثله مثل رأس المال المادي^(٤٣). فالجماعة التي يكون أعضاؤها جديرين بالثقة ويضعون ثقة بالغة في بعضهم البعض تكون أكثر قدرة علي الإنجاز بالمقارنة مع الجماعات الأخرى التي تفتقد للثقة بين أفرادها".

أما الرؤية الثانية : هي التي ظهرت عندما تم تبني مفهوم رأس المال الاجتماعي في أوساط المنظمات المشتغلة بقضايا التنمية ، وتم نزع الرؤية السوسيولوجية التطبيقية لمفهوم رأس المال الاجتماعي ، و عوضاً عن ذلك فقد تمت صياغة المفهوم في إطار سلوكي اقتصادي ، وارتبطت هذه الرؤية بأعمال كل من "جيمس كولمان" ومن بعده "روبرت بوتنام"، فقد نظر الأول إلى رأس المال الاجتماعي بمثابة الرصيد الذي يمتلكه الفرد من علاقات وقيم تمكنه من أن يؤسس لعلاقات داخل البناء الاجتماعي ، وأن يبني توقعاته وأهدافه ، وفي المقابل فقد نظر "بوتنام" إلى رأس المال الاجتماعي من خلال تحديد الخصائص والسمات التي تكون رصيد داخل التنظيم الاجتماعي ، مثل الثقة ، والمعايير ، والشبكات الاجتماعية ؛ مع التأكيد على أن امتلاك الجوانب الإيجابية من هذه الخصائص يمكن المجتمع من أن يؤدي وظائفه على نحو أكفأ وأفضل ، كما أنها تسهل التنسيق بين الأفعال الاجتماعية المختلفة^(٤٤).

ومن هنا تبدأ العلاقة بين رأس المال الاجتماعي والتنمية ، فهناك افتراض راسخ بأن التنمية لها شروط اجتماعية ، وهي بحاجة إلي فاعلين علي درجة عالية من الثقة والشفافية بالإضافة لحاجتها لمجموعة من القيم والمعايير الحدائية ، كذلك بحاجة إلي أن يدرك الفاعلون الأفراد وجود بعضهم البعض وأن يكونوا قادرين علي خلق شبكات اجتماعية لقضاء حوائجهم وتحقيق أهدافهم والعيش سوياً من أجل هدف واحد . ومن ثم فإذا كان رأس المال الاجتماعي يتضمن جوانب اجتماعية وثقافية ، فإن له بلا شك مردود اقتصادي ، فهو يتضمن كما يشير كولبير Collier بعض علاقات ثقافية واجتماعية ولكنها تنتج آثاراً اقتصادية ايجابية . وربما يكون هذا هو الذي دفع بعض الباحثين إلي اعتبار أن رأس المال الاجتماعي جزءاً لا يتجزأ من رأس

المال البشري . وتأسس علي هذه النظرة أن ما يملكه الفرد من رصيد شخصي أو اجتماعي يشكل في النهاية رصيذاً انسانياً كلياً . وهكذا ظهر الميل إلي توسيع مفهوم رأس المال الاجتماعي لا ليشير إلي الشبكات الاجتماعية ومجموعة من القيم الحديثة كالثقة والتسامح والاعتراف بالآخر فحسب بل إلي البيئة الاجتماعية والإنسانية الأوسع التي ترتبط بالواقعية التي يعيش بها الأفراد^(٤٥).

وتنطوي التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة علي ضرورة إجراء تغييرات رئيسية وضرورية في المجتمع ، ولكي تقوم هذه النظرية علي أسس صلبة لا بد أن تستند علي واقع مخزون رأس المال الذي يديمها . ولا نقصد هنا رأس المال بوصفه أحد عناصر الانتاج ومكوناته -بمعناه المعروف- وإنما رأس المال الذي يشمل كل معطيات ومقدرات المجتمع ، ويعكس محتويات ومكونات أبعاد التنمية المستدامة ، وهو بهذا المفهوم يقسم إلي خمسة أنواع وهي :

- ١ . رأس المال المادي Financial Capital ويقصد به رأس المال المادي أو النقدي.
- ٢ . رأس المال الطبيعي Natural Capital ويعني الموارد الطبيعية والنظم البيئية .
- ٣ . رأس المال الانتاجي Produced Capital ويشمل الأصول المادية القادرة علي إنتاج السلع والخدمات .
- ٤ . رأس المال البشري Human Capital ويقصد به القدرات الانتاجية للأفراد سواء الموروثة أو المكتسبة .
- ٥ . رأس المال الاجتماعي Social Capital ويشمل الثقافة الاجتماعية السائدة بكل قيمها وعاداتها وتقاليدها .

ويمكن وصف التنمية المستدامة بكونها تصنف إلي عناصر التنمية ضرورة الاهتمام برأس المال الاجتماعي الذي يعني بأنه استعداد الأفراد للالتزام الواعي بالتنازل عن بعض طموحاتهم من أجل الأجيال الحالية والمقبلة^(٤٦) . وبالإضافة لذلك يعتبر تعريف هيئة ترونتلاند للتنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تغطي احتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرة الأجيال المستقبلية علي تغطية احتياجاتها" ومن خلال هذه الرؤية نحصل علي نظرتين مختلفتين : الأولى أن مخزون رأس المال الاجتماعي يمكن أن يبقي سليماً للأجيال القادمة ، ويتطلب إيقاف جميع الأنشطة التي تستنزف الموارد غير المتجددة . أما النظرة الثانية : المحافظة علي إجمالي رأس المال الطبيعي والمصنع ، فاستغلال رأس المال الطبيعي مبرر طالما أن هناك استثمار في البدائل الطبيعية أو الصناعية بشكل يحافظ علي المخزون^(٤٧).

ولا يمكن تنمية رأس المال الاجتماعي إلا من خلال التخطيط لبناء وتنمية الانسان في المجتمع ، وتدعيم وتقوية البناء الفوقي وما يتضمنه من عقائد وفلسفات وقوانين ، وتدعيم هوية وثقافة المجتمع ، وتوفير شبكة فاعلة للأمن الاجتماعي من خلال التخطيط الهادف للبناء لتغيير وتحديث البناء التحتي خاصة البحث العلمي والتكنولوجيا والمرافق والخدمات الاجتماعية والصحة والتعليم^(٤٨).

وبالنسبة للتنمية الريفية المستدامة القري التي لها رأس مال اجتماعي أكبر تشهد توسعاً في استخدام الائتمان والموارد الكيمايائية الزراعية ، وتتعاون في بناء الطرق ، ويستخدم رأس المال الاجتماعي هنا بإعتباره آلية للذين يعجزون للوصول إلي بدائل تستند للسوق ، وهنا تكمن أهمية إنشاء شبكات جديدة عندما تتدهور الشبكات القديمة^(٤٩). ولتحقيق التنمية المستدامة فلا بد من التحول من تكنولوجيا تكثيف المواد إلي تكثيف التكنولوجيا المعلومات وهذا يعني التحول من الاعتماد علي رأس المال الانتاجي إلي الاعتماد علي رأس المال الاجتماعي ، وبالتالي فإن التنمية المستدامة يمكن أن تحدث فقط إذا تم الانتاج بطرق ووسائل تعمل علي صيانة وزيادة مخزون رأس المال بأنواعه الخمسة السابقة ، وعليه فإن العمليات الاقتصادية الأساسية الممثلة في الانتاج والتوزيع والاستهلاك لا بد أن يضاف إليها عملية رابعة هي صيانة الموارد^(٥٠).

وعلي مستوي الدراسة فإن التنمية الريفية المستدامة في علاقتها برأس المال الاجتماعي نجد أن المجتمعات الريفية تحظى بالأرض (رأس المال الطبيعي) لكنها عادة ما تفتقد إلى المهارات (رأس المال البشري) ، والمنظمات (رأس المال الاجتماعي) التي تقوم بتحويل الموارد الطبيعية إلى أصول مادية وتحمي هذه الأصول من التدهور. فرأس المال الاجتماعي يعد عاملاً مؤثراً وفعالاً لأنه يؤثر في قدرة سكان الريف على التنظيم من أجل تحقيق التنمية فهو يساعد المجموعات على الترابط والتجمع لطرح قضاياهم وهمومهم المشتركة والتي عادة ما تكون كل من الدولة والقطاع الخاص طرفاً فيها. ولا شك أن رأس المال الاجتماعي يساعد المجتمعات الريفية من خلال قيام المجموعات بالتعبير عن مصالحها ورفع قضاياهم والدفاع عن أنفسهم.

وأخيراً لا يمكن أن يتحقق الإصلاح وتحقق التنمية المستدامة أهدافها في غياب رأس المال الاجتماعي حيث لا يمكن أن تتحقق التنمية المستدامة في غياب نسق قيمي وأخلاقي يدعم العلاقات المتبادلة ، ويعزز مساحة الثقة الواجب توافرها وتفعيل العدالة والمساواة وفرص التمكين والمشاركة الفاعلة ، وتعدد الخيارات والفرص في مجتمع ديموقراطي ، وتسهيل تبادل السلع والخدمات ، وتقوية الثقة في عمليات ومؤسسات التبادل ، والمواطنة ومواجهة المشكلات^(٥١).

رابعاً : الدراسات السابقة

تناولت بعض الدراسات العلاقة بين الأمن الانساني والتنمية المستدامة ، منها دراسات عالمية : وفي هذا الاطار نفذت دراسة كندية بعنوان (أمن انساني مستدام وتنمية منصفة، ٢٠٠٥) تناولت الدراسة تحقيق الأمن الانساني من خلال التنمية المستدامة والمنصفة بكندا في القرن ٢١ ، والذي يعتمد بصورة أساسية علي السياسة الخارجية والسلام الدولي والتجارة العالمية ، وتوصلت الدراسة إلي ضرورة العمل علي تحقيق أهداف التنمية للألفية كشرط أساسي لضمان الأمن الانساني ، بالإضافة إلي ضرورة الالتزام بالعمل بشكل وثيق مع حكومات المقاطعات والبلديات والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتحقيق الأهداف الانمائية للألفية. وأخيراً أوصت الدراسة بأن تدخل الحكومة الكندية تشريعات وتضع تعريف واضح للتنمية المستدامة^(٥٢).

ايضاً قام كل من Behrouz Ajdari ، Seyed Esmaeil Asgharpour بدراسة (الأمن الإنساني والتنمية ، بالتأكيد علي التنمية المستدامة ، ٢٠١١) وسعت الدراسة إلي معرفة العلاقة المتبادلة بين الأمن البشري والتنمية المستدامة ، فهما مرتبطتان بطريقة معينة لتحقيق الهدف النهائي للتنمية وهو الأمن البشري ، وخلق التنمية المستدامة في منطقة غرب آسيا (إيران وباكستان و أفغانستان وطاجيكستان). وتستند الفكرة الرئيسية في تحقيق الهدف النهائي في تطوير الأمن الإنساني والتنمية المستدامة في الشرق الأوسط، وتوفير الخلفية للاعتراف العميق والبنية التحتية والفلسفية في فهم مفاهيم الأمن الإنساني والذي ينتج عنه التنمية المستدامة. أما عن منهج الدراسة فقد استندت علي الوثائق المكتوبة المرتبطة بالخصائص التاريخية ، والمنهج الاستنتاجي والمقارن، أما عن نتائج الدراسة فتوصلت إلي أهمية الحواجز الاجتماعية والاقتصادية لتطوير الأمن الانساني في المنطقة ، وكذلك ميزت نقاط القوة والضعف لتطوير الأمن الانساني لتحقيق مراحل أعلى في التنمية وهي التنمية المستدامة في دول العالم الثالث خاصة ايران^(٥٣).

بينما اهتمت دراسة Ciegis Remigijus ، Linas Kliucininkas ، Jolita Ramanauskiene ب(تقييم الدولة وتوجهات التنمية المستدامة في ليتوانيا ، ٢٠١١) وهدفت هذه الدراسة إلي تقديم إطار منهجي والتطبيق العملي لتقييم التنمية المستدامة في ليتوانيا. أما عن المنهجية التي اتبعتها الدراسة فقد تم إجراء تقييم عن طريق اشتقاق المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المركبة والجمع بينهما في مؤشر التنمية المتكاملة والمستدامة. كل مؤشر مركب من عدد من المؤشرات المختارة، والتي كانت ضرورية لتقييم التنمية في البلاد خلال العقد الماضي. مع الأخذ في الاعتبار أن التنمية المستدامة هي التنمية في اتساق،

وقد استخدم أوزان متساوية لحساب المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. أما عن نتائج الدراسة فقد توصلت الدراسة إلي أن المؤشرات المركبة تشير إلى النمو الاقتصادي السريع والدولة البيئية ومع ذلك، كانت التنمية الاجتماعية بطيئة نسبياً. وحدث تراجع اقتصادي في عام ٢٠٠٨ أثر علي التنمية البيئية والاجتماعية، وكشف عن اتجاهات جديدة للتنمية المستدامة في ليتوانيا. وتظهر نتائج التحليل أن بعض الأهداف باستراتيجية التنمية المستدامة في ليتوانيا لم تتحقق^(٥٤).

وعلي مستوى الدراسات العربية قدم عبد الله تركماني دراسة(التنمية المستدامة والأمن الإنساني في العالم العربي، ٢٠٠٦) والتي هدفت إلي القاء الضوء علي التنمية المستدامة بأنها تهدف إلي التوافق والتكامل بين البيئة والتنمية من خلال ثلاثة أنظمة هي: نظام حيوي للموارد، و نظام اقتصادي، و نظام اجتماعي. ويعني النظام الأول القدرة على التكيف مع المتغيرات الإنتاجية البيولوجية للموارد لعملية التخليق والإنتاج، لتكوين الموارد الاقتصادية بطريقة منظمة وليس جائرة الاستخدام. أما النظام الاجتماعي فيعني توفير العدالة الاجتماعية لجميع فئات المجتمع. وأخيراً النظام الاقتصادي، وهو يعني القدرة علي تحقيق معادلة التوازن بين الاستهلاك والإنتاج لتحقيق التنمية المنشودة التي تهدف إلى: التحسن المستمر في نوعية الحياة، والقضاء علي الفقر المدقع داخل المجتمع، والمشاركة العادلة في تحقيق مكاسب للجميع، و تحسين إنتاجية الفقراء، وتبني أنماط إنتاجية واستهلاكية مستحدثة، والانضباط في الأساليب والسلوكيات الحياتية للمجتمع. أما الأمن الإنساني فيتجسد في صون كرامة الإنسان، وفي تلبية احتياجاته المادية والوجدانية. وهي احتياجات تعبر عن نفسها ضمن إطار التنمية بمفهومها الشامل، الذي تتداخل فيه الأبعاد الإنسانية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية. أما عن نتائج الدراسة فتوصلت إلي وجود بعض التحديات وهي: أزمة المشاركة في العالم العربي، بالتركيز علي جانب إشراك كل فئات المجتمع في أية عملية تنمية فعلية، لأنه من أول شروط تحقيق التنمية واستدامتها، مشاركة أبناء المجتمع كافة فيها. كذلك ضعف هيئات المجتمع المدني، فبالرغم من وجود العديد من المؤسسات التي تقوم بنشاطات قيّمة في مجال الحفاظ على البيئة وحقوق الإنسان ومسائل اجتماعية واقتصادية مختلفة، إلا أنها ما زالت دون حجم التحديات والحاجات القائمة. هيمنة المركزية وضعف المجالس المحلية. كذلك الطبيعة الريعية للاقتصادات العربية، وهي تتطلب صياغة استراتيجية فعالة لنقل الاقتصادات العربية من طبيعتها الريعية إلى الطبيعة الإنتاجية، القائمة على أساس تنوع الدخل وزيادة القدرة التنافسية في الاقتصادات العربية. أما الجوانب الأخرى التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار فهي السياسة الاقتصادية الكلية لهذه البلدان، التي تعاني ضعف المساءلة وضعف الرقابة وعدم توفر آليات لرسم سياسات اقتصادية سليمة^(٥٥).

وأخيراً دراسة وليد عبد جبر عن (الأمن الانساني والتنمية البشرية المستدامة "العراق نموذجاً ، ٢٠٠٩) والتي تهدف الدراسة إلي نشر الوعي بمفهوم الأمن الانساني والتنمية البشرية المستدامة ، وتبسيط الضوء علي واقع التنمية البشرية المستدامة في المجتمع العراقي . والتعرف علي أهم المعوقات أمام حدوث عملية التنمية البشرية المستدامة في العراق.

وتوصلت الدراسة إلي أن هناك تحديات تواجه عملية التنمية البشرية والاصلاح الاقتصادي في العراق تتمثل في : علي الجانب الأمني : فإستتباب الأمن مهم جدا لإتاحة الفرص الملائمة لإجراءات الاصلاح الاقتصادي لكي تأخذ مداها في الطبيعي في تأهيل الاقتصاد الوطني ، والعكس صحيح. أما بالنسبة للبطالة : فتعد التحدي المعوق لبرامج التنمية البشرية في العراق، بما تتركه من آثار سلبية علي شرائح واسعة في المجتمع ، وفشل برامج التنمية في العناية بالجانب الاجتماعي بالقدر المناسب وتراجع الأداء الاقتصادي . ومن ناحية الفقر : فوصلت نسبته إلي (٦٠٪) وستظل مرتفعة في المستقبل نتيجة لارتفاع معدل النمو السكاني، وأثره علي زياده معدلات الإعالة وعرض القوي العاملة. كذلك توصلت الدراسة إلي أن الأمن الانساني يواجه تحديات وتهديدات مباشرة تتمثل في الموت العنيف والتعويق وضحايا الجرائم العنيفة كقتل النساء والأطفال والاعتداء الجنسي والارهاب والابادة الجماعية وانتهاك حقوق الانسان .أما التهديد غير مباشر فيتضمن الحرمان والأمراض والأوبئة والكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الانسان وتبطن عملية التنمية ، والنمو الفردي وعدم التكافؤ وزيادة أو نقص النمو السكاني والفقر وهجرة السكان وتدمير البيئة^(٥٦).

ومن خلال العرض السابق للدراسات السابقة يتبين وجود محاولات جادة لدراسة الأمن الانساني والتنمية المستدامة ، كما توضح لنا هذه الدراسات أن هناك متغيرات وأبعاد كثيرة يتعين أخذها في الاعتبار عند دراسة الأمن الانساني ودوره في التنمية المستدامة في المجتمع المصري بصورة متكاملة ومنها :

- وجود ارتباط ايجابي بين الأمن الانساني والتنمية المستدامة ، فقوة الأمن الانساني يؤدي إلي توفير المناخ الملائم لإحداث تنمية مستدامة .
- أن التنمية المستدامة هي مجموع المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.
- أن المشاركة الفعالة للمواطنين في عملية التنمية هو أول شروط تحقيق التنمية واستدامتها.
- التأكيد علي أهمية تفعيل دور المجتمع المدني ، فهي ما زالت دون حجم التحديات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية .

كما أظهرت الدراسات وجود تحديات تعوق التنمية المستدامة مثل الفقر والبطالة والتحديات الامنية . بالإضافة إلي التحديات المباشرة وغير المباشرة التي تواجه الأمن الانساني.

خامساً: الأمن الإنساني

١- قضايا الأمن الإنساني

تحدد قضايا الأمن الإنساني في سبع فئات وهي :

١. الأمن الاقتصادي : ويتعلق بقضايا البطالة ، والأمن والأمان الوظيفي ، والفقر ، وعمالة الأطفال .
٢. الأمن الغذائي : ويتمثل في حق الأفراد في الحصول علي الطعام والدواء والأمان الكافي .
٣. الأمن البيئي : وينصرف إلي قضايا الجفاف ، وتلوث الماء ، والهواء والأرض.
٤. الأمن الشخصي : ويتعامل مع قضايا انتشار ظاهرة العنف داخل المجتمعات ، وسوء استخدام الأطفال ، وقضايا النوع والكرامة الإنسانية ، وانتشار المخدرات .
٥. الأمن الصحي : ومن أبرز تحدياته الأمراض المهددة لصحة وحيياة الأفراد ، وكذلك مدي اتاحة الرعاية الصحية للأفراد .
٦. الأمن المجتمعي والثقافي : ويتمثل في الحفاظ علي القيم الثقافية والمجتمعية ، ومراعاة النظام القيمي والأمن المجتمعي .
٧. الأمن السياسي : وتعد الصراعات الداخلية سواء استخدم العنف فيها أم لا من أبرز مصادر تهديد الأمن السياسي ، كما يشمل حق وحرية الأفراد في التعبير عن مطالبهم^(٢٧) .

٢- آليات تحقيق الأمن الإنساني

يتحقق الأمن الانساني عبر آليتين رئيسيتين هم الحماية Ptotedtion والتمكين

empowerment

الحماية : الأمن الإنساني ذو طابع وقائي ويعمل بشكل مسبق لمواجهة التهديدات التي تحيط بالأفراد كالأزمات المالية العالمية ، والصراعات العنيفة ، والأعمال الارهابية والأمراض وانحدار مستويات الخدمات الأساسية ، وهو ما يتطلب وضع معايير وإنشاء مؤسسات للتصدي لأوجه انعدام الأمن بطريقة شاملة ووقائية لا تقتصر علي ردود الأفعال تجاه التهديدات ، بل تعمل بشكل وقائي وتكشف ثغرات البنية الأساسية للحماية .

التمكين : أي اكساب الأفراد القدرة علي التصرف والتخطيط سواء لصالحهم أم لصالح بقية أفراد المجتمع ، وجعلهم يمتلكون قدرة المطالبة باحترام حقوقهم وحرياتهم والتصدي للكثير من المشكلات ويجاد الحلول لها ، الأمر الذي يتطلب النهوض بكل ما من شأنه تعزيز هذه القدرات .
وكلنا الآليتين مترابطتان ، فالحماية تفسح المجال لإعمال التمكين ، والأفراد الممكنون قادرون علي تجنب المخاطر والمطالبة بتحسين آليات الحماية^(٥٨).

سادساً: التنمية المستدامة

١-مبادئ التنمية المستدامة

تقوم التنمية المستدامة علي مجموعة مبادئ تشكل الركائز التي تستند إليها في تحقيق استراتيجيتها الهادفة وتنمية رفاه الأجيال دون أن تمس قدرة الأجيال القادمة ، وتتمثل أهم هذه المبادئ في :

١- مبدأ الاحتياط

تطور القانون الدولي للبيئة منذ السبعينات تطوراً ملحوظاً ليساير مختلف الأخطار الجديدة ، فبعدها كان مجرد قانوناً يتخذ عادة في حالات الاستعجال لمواجهة الكوارث ، دخل مرحلة جديدة إذ أصبح قانوناً موجهاً أيضاً نحو المستقبل في إطار التنمية المستدامة. وفي هذا السياق ظهر مبدأ الحيطة والذي بموجبه يجب علي الدول اتخاذ التدابير اللازمة لاستدراك تدهور البيئة، حتي في حالة غياب اليقين العلمي القاطع حول الآثار الناجمة عن الأنشطة المزمع القيام بها ، فالضرر الذي يسعي مبدأ الاحتياط إلي منع وقوعه أو تحدد آثاره ونتائجه علي البيئة إذا ما وقع ، أي أن يكون هناك عدم يقين علمي فيما يتعلق بماهية الضرر. فمبدأ الحيطة يتصف بميزة التسبب والتوقع ، وهو بذلك موجه كلياً أو جزئياً نحو المستقبل ، واستناداً للمعطيات العلمية الحالية يجب العمل قبل الحصول علي أي دليل لاحتمال الضرر^(٥٩).

٢-مبدأ العدالة

يشير مبدأ العدالة إلي إمكانية حصول الناس علي حقوق متوازنة في المجتمع من حيث المكانة والثروة ، والتمتع بحصة متوازنة والمشاركة المنصفة في عملية التنمية من خلال السعي إلي اكتشاف مقومات التنمية . ولقد أكد ذلك العالم "جون رولز" بنظريته المعروفة حول العدالة ، فهو لا يؤمن بمبدأ البحث عن الفائدة الشخصية كمبدأ لتنظيم المجتمع ، فهو يؤمن بمبدأ ايجاد توازن ملائم بين طلبات المنافسة علي ثروات البلاد ، إذ ليس من المعقول أن تكون حصة البعض أقل لكي يعيش الآخرون برفاهية وتؤخذ حقوقهم في الثروة الوطنية وتضاف إلي حقوق غيرهم .

٣- مبدأ التمكين

يعد مفهوم التمكين من المفاهيم الرئيسية في تأكيد مقومات التنمية المستدامة ، وتعني كلمة التمكين أن الناس يجب أن يكونوا في وضع يتيح لهم المشاركة الكاملة في القرارات والآليات التي تواجه حياتهم ومصيرهم ، وهذه يجب أن لا تصاغ في غيابهم ودون أن يتمكنوا من التعبير عن حاجاتهم ومشاكلهم الفعلية وطموحاتهم . وهذه المشاركة تتيح لهم الوصول إلي خيارات أوسع في توجيه مصيرهم وفتح مجالات عمل جديدة ، والحصول علي وسائل انتاج وعمل ولو متواضعة . وليس من الانصاف أن تتخذ قرارات اقتصادية واجتماعية وبيئية دون سماع وجهة نظر جميع المعنيين ومشاركتهم في صياغتها لكي تراعي مصالحهم الحيوية . ومن هنا ظهرت الحاجة إلي ضرورة المشاركة في الحياة السياسية ، وتقوية الهيئات المهنية والمدنية لكي يكون للجميع صوت في مناقشة القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ومحاولة التأثير في اتخاذ القرارات .

٤- مبدأ التقارب الاجتماعي

يرتكز تطبيق هذا المبدأ علي تنمية الموارد البشرية والقضاء علي البطالة وعدم تهميش فئات واسعة من المجتمعات ، وتطور التمكين والمشاركة ، وتثبيت مبدأ المساءلة وحسن الإدارة ، وفي هذا الجانب تمنح للتنمية أولوية في تأمين (الرأسمال البشري) حيث تؤكد تجارب الغرب في مجال التنمية أن كافة الجهود البشرية المتوجه نحو تنظيم الانتاج والعلاقات الاجتماعية ونحو الابتكار العلمي والتطبيقي ، جميعها تعد من العناصر التي تزيد معدلات الدخل القومي . ويؤكد "ستيفان دي فيلدر" أن الكثير من الدول الفقيرة بالموارد الطبيعية اختارت أن تستثمر بشكل مكثف في المهارات البشرية ، وهكذا فإن تراكم المهارات التقنية علي الصعيد الفردي مهم لتكوين (الرأسمال البشري) وتسريع معدلات النمو الاقتصادي ، مع التأكيد علي أهمية استقامة نمط العلاقات بين الأشخاص في المجتمع كعنصر أساس في تكوين الرأسمال المجتمعي الذي يؤدي إلي تراكم المهارات الفردية التي تصب في مجري التنمية البشرية .

ولقد أصبح موضوع القضاء علي الفقر اليوم هدفاً أساسياً يؤدي إلي مقارنة آليات التنمية من منظور جديد ، بطور قابلية النمو في الاستمرار والتداعم الذاتي ، فالإنسان ثروة بشرية يجب الاعتناء بها وعدم اهمالها . ولكل انسان امكانية ذاتية للمشاركة في دورة الانتاج ، وفي العلاقات المجتمعية المفيدة شرط أن تفتح أمامه الخيارات ، أي لا يعيش في حرمان من المساهمة في عالم الانتاج والمعرفة والمهارة التقنية^(١٠).

٥- المشاركة الشعبية

التنمية المستدامة ميثاق يقر بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية من خلال الحوار ، خاصة في مجال تخطيط التنمية المستدامة ووضع السياسات وتنفيذها ، فالتنمية المستدامة تبدأ في المستوى المكاني المحلي ، أي مستوى التجمعات السكانية سواء أكانت مدناً أم قري . وهذا يعني أنها تنمية من أسفل يتطلب تحقيقها بشكل فاعل توفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية التي تمكن الهيئات الرسمية والشعبية والأهلية والسكان بشكل عام من المشاركة في خطوات إعداد وتنفيذ ومتابعة خططها^(٦١) . كما يمكن للمواطنين المشاركة بفاعلية في عملية صنع القرار من خلال المشاورات والحوار ، وتقديم اقتراحات بنائه . فالتنمية المستدامة تأخذ بعين الاعتبار مشاركة المواطنين في الخيارات التي تؤثر في الجوانب الأساسية من أنماط الحياة^(٦٢) .

٢- الترابط بين الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة

يتمثل ترابط أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة فيما بينها في ما يلي :

١- اقتصادياً : النظام المستدام اقتصادياً هو النظام الذي يتمكن من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر ، وأن يحافظ علي مستوى معين قابل للإدارة من التوازن الاقتصادي ما بين الناتج العام والدين العام ، وأن يمنع حدوث اختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية .

٢- بيئياً : النظام المستدام بيئياً يجب أن يحافظ علي قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية ، تجنب الاستنزاف الزائد للموارد المتجددة وغير المتجددة ، ويتضمن ذلك حماية التنوع الحيوي ، والأنظمة البيئية الطبيعية الأخرى التي لا تصنف عادة كموارد اقتصادية.

٣- اجتماعياً : يكون النظام مستدام اجتماعياً في تحقيق العدالة في التوزيع ، وإيصال الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم إلي محتاجيها والمساواة في النوع الاجتماعي ، والمحاسبة السياسية والمشاركة الشعبية^(٦٣) .

٣- ركائز التنمية المستدامة

تتحقق التنمية المستدامة من خلال توفر عدد من المرتكزات أو الدعائم نوجزها فيما يلي :

١- الركائز الاجتماعية

أ- خفض معدل النمو السكاني

تعمل التنمية المستدامة في أبعادها الانسانية علي تحقيق تقدم ملموس من أجل استقرار نمو السكان^(٦٤). عن طريق دعم برامج تنظم الأسرة لتخفيض معدل النمو السكاني ليصل لمستوياته الآمنة . ويقصد بالمستوي الآمن بيئياً أن يحقق معدل النمو السكاني حجماً سكانياً معقولاً يتواءم مع قدرات البيئة وامكانياتها . وهو مرتكز استراتيجي ينبغي تحقيقه خاصة في الدول سريعة النمو الذي يهدد فيها معدل النمو مستقبل التنمية المستدامة^(٦٥).

ب-الاستخدام الكامل للموارد البشرية

تتضمن التنمية المستدامة استخدام الموارد البشرية استخداماً كاملاً ، عن طريق تحسين التعليم والخدمات الصحية ومحاربة الجوع ، والأهم أن تصل الخدمات الأساسية إلي الذين يعيشون في فقر مطلق . ومن هنا تعني التنمية المستدامة إعادة توجيه الموارد أو إعادة تخصيصها لضمان الوفاء أولاً بالاحتياجات البشرية الأساسية مثل تعلم القراءة والكتابة ، وتوفير الرعاية الصحية الأولية ، والمياه النظيفة . والتنمية المستدامة تعني فيما وراء الاحتياجات الأساسية تحسين الرفاه الاجتماعي ، وحماية التنوع الثقافي ، والاستمرار في استثمار رأس المال البشري بتدريب المربين والعاملين في الرعاية الصحية والفنيين والعلماء وغيرهم من المتخصصين الذين تدعو إليهم الحاجة لاستمرار لتنمية.

ج-الصحة والتعليم

تتفاعل التنمية البشرية تفاعلاً قوياً مع الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة ، والمثال علي ذلك أن السكان الأصحاء الذين نالوا التغذية الجيدة بما يكفيهم للعمل ، ووجود قوة العمل الحسنة التعليم ، أمر يساعد علي التنمية الاقتصادية ، كذلك يساعد التعليم علي زيادة الوعي لحماية البيئة.

د- البعد النوعي والتنمية المستدامة

تعد المرأة المدير الأول للموارد والبيئة في المنزل ، كما أنها أول من يقدم الرعاية للأطفال ، ومع ذلك فكثيراً ما تلقي صحتها وتعليمها الإهمال الصارخ مقارنة بصحة الرجال وتعليمهم . والمرأة الأكثر تعليماً لديها فرص أكبر في الحصول علي وسائل منع الحمل ، كما أن معدلات خصوبتها أقل في المتوسط ، وأطفالها أكثر صحة . وبالتالي فإن الاستثمار في صحة المرأة وتعليمها يعود علي القابلية للاستدامة بمزايا متعددة^(٦٦).

هـ-الأجيال المتعاقبة

يمكن تصور عملية التنمية المستدامة بمفهومها العام المتعارف عليه عالمياً علي أنها عملية تنمية متواصلة تتميز بالشراكة بين الأجيال المتعاقبة في الثروات الطبيعية المحدودة ، بكل أشكالها . فبينما يسعى

الجيل الحاضر إلي الاستفادة القصوي من كل الثروات الطبيعية سواء المتاحة له أو التي هي بصدد الاكتشاف ، بينما يضع نصب عينيه توفير الضمانات للتوزيع العادل لتلك الثروات عبر الأجيال . وبهذا فإن أسلوب التنمية المستدامة يشمل القيام بحركة تطور اقتصادي منتظم لتحقيق أقصى حد من المغنم الاجتماعية والاقتصادية في الحاضر دون حرمان الأجيال القادمة من فرص مماثلة في المستقبل ، فالهدف الأساسي من تبني سبل التنمية المستدامة هو المقدرة علي التوصل إلي توزيع متساوي ومنطقي لمستوي من الرفاهية الاقتصادية يمكن استمراره دون نقص أو إححاف بالعديد من الأجيال المتعاقبة^(٦٧).

٢-الركائز الاقتصادية

أ-ايقاف تبديد الموارد الطبيعية

تتلخص التنمية المستدامة في إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبددة للموارد الطبيعية ، وذلك عبر تحسين مستوي الكفاءة وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة^(٦٨).

ب- التخفيف من حدة الفقر

يعد الفقر عدواً ثانياً للتنمية المستدامة ، فالفقراء لا ينظرون للمستقبل ، ولا يهتمون بحماية البيئة ، بل شاغلهم الأول هو توفير احتياجاتهم المعيشية الأساسية لمجرد البقاء علي قيد الحياة. وإذا كان الفقراء وسيلة وأداة للتدهور البيئي ، فهم في نفس الوقت ضحايا الإضرار بالبيئة . ومن ثم فإن الارتقاء بمستوي معيشة الفقراء في الدول النامية لا يعتبر حتمية أخلاقية إنسانية فحسب ، بل مرتكزاً ضرورياً لاستدامة التنمية^(٦٩).

ويظل الفقر من أعمق التحديات التي ينبغي علي المجتمعات مواجهته، فسوء التغذية وتفشي الأمراض الخطيرة هي المظاهر الأساسية له التي تعمقت في ظل تدهور عناصر البيئة كترجع خصوبة الأراضي ، والاستغلال غير الملائم لها ، نقص المياه الصالحة للشرب ، تراجع أساسيات المعيشة اللائقة ، بالإضافة إلي الممارسات غير المنصفة من حيث كيفية توزيع الموارد بين الناس ، هي كلها عوامل تهدد الأمن الغذائي والصحي والانساني بشكل عام ، وتعمل علي تغذية مسببات البؤس والعوز . وهكذا فإن ادماج الفقراء في المجتمع يعتبر من أسس التنمية المستدامة ، وذلك لا يتحقق إلا بالسعي إلي القضاء علي مظاهر الفقر بإشراك هؤلاء الفقراء أنفسهم وجميع الأفراد في عملية العناية بالبيئة من جهة ، وذلك ببعث الوعي لديهم بمخاطر الإضرار بها . ومن جهة أخرى إشراكهم في عملية الإدارة المستدامة المحلية بطرق أكثر انتاجية وأقل إهداراً من خلال إدارة مصادر المياه لتحقيق الأمن الغذائي والمائي ، إعادة اصلاح الأراضي المتضررة ، الحفاظ علي التنوع البيولوجي^(٧٠).

كذلك فالفقر هو أكبر المهددات للأمن الاجتماعي والاقتصادي ، ومحاولة تحدي الفقر والاقبال منه يتمثل في أمرين :

— زيادة الاستخدام الانتاجي للموارد الأكثر توافر لدي الفقراء وهو العمل ، ويتطلب ذلك وضع سياسة الحوافز والاهتمام بالمؤسسات الاجتماعية والسياسية والبنية التحتية والتكنولوجيا .

— توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للفقراء ، ومن أهمها الرعاية الصحية وتنظيم الأسرة والتغذية والتعليم الأساسي .

وهذان العنصران لا غني لأحدهما عن الآخر، وهناك عدة مؤشرات لقياس الأمن الاجتماعي والاقتصادي وتتكون من : مستويات الدخل والثروة، والحالة الصحية والغذائية ، وتوزيع الدخل والثروة ، وامكانية الوصول للموارد ، والمستويات التعليمية^(٧١).

ج-المساواة في توزيع الموارد

تتمثل الوسيلة الناجحة للتخفيف من عبء الفقر وتحسين مستويات المعيشة -وتعد هذه الوسيلة غاية في حد ذاتها - في المساواة في فرص الحصول علي الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع. فالفرص غير المتساوية في الحصول علي التعليم والخدمات الاجتماعية وعلي الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى وعلي حرية الاختيار وغير ذلك من الحقوق السياسية ، تشكل حاجزاً هاماً أمام التنمية ، فتلك المساواة تساعد علي تنشيط التنمية والنمو الاقتصادي الضروريين لتحسين مستويات المعيشة^(٧٢).

٣-الركائز البيئية

أ-متابعة المردودات البيئية للمشروعات الإنمائية

بضمان وجود رقابة بيئية مستمرة لضمان وجود علاقة سليمة ومتوازنة بين البيئة والتنمية . فلا تنمية مستدامة دون بيئة مصالحة . وبالتالي فإن تقييم المردود البيئي يعتبر مرتكزاً هاماً لدعم التنمية المستدامة ، حيث يعد المرآة التي نكتشف من خلالها أي خلل في العلاقة بين التنمية والبيئة.

ب-حماية الموارد الطبيعية

تحتاج التنمية المستدامة إلي حماية الموارد الطبيعية بدءاً من حماية التربة إلي حماية الأراضي المخصصة للزراعة وإلي حماية مصايد الأسماك مع التوسع في الانتاج لتلبية احتياجات السكان الآخذين في التزايد. فالفشل في صيانة الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة كفيل بحدوث نقص في الأغذية في المستقبل . وهنا تعني التنمية المستدامة استخدام الأراضي القابلة للزراعة وامدادات المياه استخداماً أكثر كفاءة ،

واستحداث وتبني ممارسات وتكنولوجيات زراعية محسنة تزيد المحصول ، وذلك يتطلب تجنب الاسراف في استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات حتي لا تؤدي إلي تدهور الأنهار والبحيرات وتلوث الأغذية البشرية والامدادات المائية ، وهذا يعني استخدام الري استخداماً حذراً ، واجتتاب تمليح اراضي المحاصيل وتشبعها بالماء^(٧٣).

ج- تعزيز الأساس العلمي للإدارة البيئية السليمة

بحيث يكفل حسن استخدام الموارد البيئية الطبيعية والبشرية ، وسرعة تصويب الأخطاء والسلوكيات غير البيئية وإيجاد الحلول السليمة لها، مع تسخير التفوق العلمي والتقني لصيانة البيئة، وادماج كافة المردودات البيئية ومنافعها في عملية حساب التكلفة الانتاجية أو بمعنى اعتماد المحاسبة البيئية الاقتصادية كأساس حتمي في تقييم جدوي المشروعات الإنمائية ، لأن مثل هذه المحاسبة تبرز الجدوي الحقيقية لهذه المشروعات . وهذا يعني ضرورة دمج الاعتبارات البيئية والاقتصادية في عملية صناعة أو اتخاذ القرار في تكامل وتناسق شاملين .

د- خلق اتصال بين العلماء المتخصصين وصناع القرار

لضبط صياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية من منظور بيئي تنموي سليم ، وهو المنظور الذي يضع هذه السياسات في إطارها الصحيح ، وبما يحقق التنمية المستدامة .

هـ- دعم برامج التوعية البيئية التنموية

علي أسس علمية وعلية كافة المستويات ، والسماح للمواطنين بالمشاركة الايجابية في عملية اتخاذ القرار ليتحملوا المسؤولية تجاه بيئتهم التي هي ميراث الأجيال القادمة ، ورصيد التنمية المستدامة^(٧٤).

٤- الأبعاد التكنولوجية

وتعني التنمية المستدامة هنا التحول إلي تكنولوجيات أنظف وأكثرًا وتقلص من استهلاك الموارد الطبيعية إلي أدنى حد . وهنا ينبغي أن يتمثل الهدف من العمليات التكنولوجية الاقلال من الملوثات في المقام الأول ، واعادة تدوير النفايات داخلياً ومساندة النظم الطبيعية^(٧٥).

٥- البعد المؤسسي

يتمثل هذا البعد في الإدارات والمؤسسات العامة ، وهي تعتبر الذراع التنفيذية للدولة والتي عبرها تطبق سياساتها التنموية ، ومن ثم فإن تحقيق التنمية المستدامة والترقي المطرد للمجتمعات ، ورفع مستوى ونوعية حياة الأفراد وتأمين حقوقهم الإنسانية ، وتوفير الصالح لالتزامهم بواجباتهم تجاه المجتمع والدولة ، تتوقف جميعاً علي مدي نجاح مؤسساتها وإدارتها في أداء وظائفها ومهامها^(٧٦).

ثالثاً : متطلبات التنمية المستدامة ومعايير تقييم إنجازاتها

تعتبر التنمية المستدامة سلوك يهدف إلى التغيير ، كما أنها مبدأ للتدخل يرمي إلى ترقية مشروع جماعي لتحقيق التجانس علي المدى الطويل بين المتطلبات البيئية والتنمية الاقتصادية والاحتياجات الاجتماعية (مثلث التنمية المستدامة). فالأهداف تبقى جزئية لأنها لا تبحث إلا علي النهوض بأحد زوايا المثلث وهذا لا يقود بالضرورة إلي التنمية المستدامة ، وبالتالي فإن التحدي النظري والتطبيقي الحقيقي الذي يطرحه مفهوم التنمية المستدامة يكمن في تحقيق التكامل والدمج بين هذه الأهداف وبين مجالات المعرفة المتعلقة بها ، وأيضاً بين طموحات كل الفاعلين المعنيين علي المستويات الإقليمية. ويهدف مبدأ تحقيق التكامل أساساً إلي تعريف متغيرات التجانس والفاعلين القادرين علي تنظيم الأهداف من أجل ترقية سياسات متعددة الفوائد والأرباح . ويتمثل ذلك فيما يلي^(٧٧).

١-الاقتصاد في استعمال الموارد

التنمية المجدية هي عملية تحقيق التجانس بين الأهداف الاقتصادية والبيئية من أجل الوصول إلي فعالية متعددة لرأس المال الطبيعي علي المدى الطويل ، ومتغير التجانس في هذه الحالة هو الاقتصاد في استعمال الموارد والتي يراها الاقتصاديون مجموعة أنشطة قادرة علي توفير احتياجات الإنسان . ومن أجل تحقيق هذا المتغير يجب أن يكون استعمال الموارد المتجددة أقل من معدل تجدها . وأن يكون استعمال الموارد غير المتجددة أقل من معدل استبدالها بالموارد المتجددة. وتتعدد الطرق التي تحقق التنمية المجدية ومنها : التحكم بطريقة أحسن في حقوق الملكية وحقوق الاستعمال للموارد كالماء ، وسن الضريبة البيئية علي كل الأنشطة الاقتصادية ، والعمل علي وضع قوانين هدفها الحد من تأثير الأنشطة البشرية علي البيئة والموارد الطبيعية .

٢- العدالة الاجتماعية

الاقتصاد جزء لا يتجزأ من المجتمع ، حيث أن انتاج الثروات وكيفية توزيعها ليست إلا وجهين لحقيقة واحدة هي : التنظيم الاجتماعي . ويمكن تحقيق الفاعلية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية معاً علي عكس الاعتقاد السائد بأنهما هدفين غير متجانسين . حيث أن العدالة الاجتماعية هي الانصاف ، ويكون المجتمع منصف إذا أسس علي النزاهة في عملية التوزيع العشوائي للحالات الاجتماعية والثروات في المجتمع .

٣- العدالة البيئية

يتعلق مفهوم العدالة البيئية بتحديد الاختلالات في توزيع الواجبات والحقوق البيئية عبر الأقاليم ، ويرتبط بأساليب اتخاذ القرارات المتعلقة بإطار نوعية حياة المجموعات الاجتماعية .

وأخيراً يمكن حصر المتطلبات العامة للتنمية المستدامة فيما يلي :

١. القصد في استهلاك الثروات والموارد الطبيعية : حصر الثروة الطبيعية والموارد المتاحة في الوقت الحاضر وتقدير ما قد يجد من موارد مستقبلية.
٢. سد الاحتياجات البشرية مع ترشيد الاستهلاك : التعرف علي الاحتياجات البشرية القائمة والمستقبلية في المنطقة وألوياتها .
٣. العناية بالتنمية البشرية في المجتمع : العمل علي بناء مجتمع قائم علي المعرفة بما في ذلك التنمية البشرية ، وتوفير المعرفة ومصادر المعلومات ، وسبل التعلم ، وتشجيع الابتكار وتوظيف الملكات المحلية .
٤. التنمية الاقتصادية الرشيدة : تبني برامج اقتصادية مبنية علي المعرفة .
٥. الحفاظ علي البيئة : الاهتمام بالبيئة الخاصة والعامة وصيانتها بالعمل علي تلبية متطلبات الحفاظ عليها علي أساس من المعرفة ، مع الدراية بأن صلاح البيئة العامة يؤثر علي البيئة الخاصة .
٦. الشراكة في العلاقات الخارجية والداخلية : توطيد علاقات التعاون والشراكة في المعلومات داخل المنطقة والتبادل المعرفي مع الخارج بداية بالمناطق ذات الطبيعة المتشابهة^(٧٨).

سابعاً : التحديات التي تواجه التنمية المستدامة

من أهم التحديات التي تواجهها التنمية المستدامة هي القضاء على الفقر، من خلال التشجيع علي اتباع أنماط إنتاج واستهلاك متوازنة، دون الإفراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية. وفيما يلي أمثلة لأهم أهداف التنمية المستدامة من خلال بعض البنود التي من شأنها التأثير مباشرة في الظروف المعيشية للناس:

المياه: تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى ضمان إمداد كاف من المياه ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية. وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تأمين الحصول على المياه في المنطقة الكافية للاستعمال المنزلي والزراعة الصغيرة للأغلبية الفقيرة. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للمجمعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة وأنظمتها الإيكولوجية.

الغذاء: تهدف الاستدامة الاقتصادية فيه إلى رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي الإقليمي والتصدير. وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تحسين الإنتاجية وأرباح الزراعة الصغيرة وضمن الأمن

الغذائي المنزلي. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه.

الصحة: تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل. وتهدف الاستدامة الاجتماعية فرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الإيكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة.

المأوى والخدمات: تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفؤ لموارد البناء ونظم المواصلات. وتهدف الاستدامة الاجتماعية ضمان الحصول على السكن المناسب بالسعر المناسب بالإضافة إلى الصرف الصحي والمواصلات للأغلبية الفقيرة. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستخدام المستدام أو المثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية.

الدخل: تهدف الاستدامة الاقتصادية فيه إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل في القطاع الرسمي. وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى دعم المشاريع الصغيرة وخلق الوظائف للأغلبية الفقيرة في القطاع غير الرسمي. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعين العام والخاص.

ثامناً : الاجراءات المنهجية للدراسة

١- نوع الدراسة: تنتمي الدراسة إلي الدراسات الوصفية التحليلية، حيث أنها يعبر عن الظاهرة موضع الدراسة تعبيراً كمياً وكيفياً ، والذي "لا يتوقف عند حد وصف الظاهرة ، وإنما يتعدى ذلك إلي تحليلها وكشف العلاقات بين أبعادها المختلفة من أجل تفسيرها والوصول إلي استنتاجات عامة تسهم في تحسين الواقع وتطويره"^(٩).

منهج الدراسة : منهج المسح الاجتماعي social Survey وهو أحد المناهج الرئيسية التي تستخدم في البحوث الاجتماعية لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كمياً عن طريق جمع معلومات مقننة عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها واخضاعها للدراسة الدقيقة^(٨). وسيتم الاعتماد علي المسح الاجتماعي بالعينة.

٢- أدوات جمع البيانات:

أ- استمارة الاستبيان: تم تصميم استمارة تخدم الهدف الرئيسي للدراسة ، وتم تصميم استمارة الاستبيان وفق عدة محاور رئيسية لعل أهمها :

المحور الأول : عينة الدراسة : الملامح والخصائص.

المحور الثاني : قضايا الأمن الإنساني.

المحور الثالث : المبادئ والركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة.

المحور الرابع : التنمية المستدامة : المعوقات وإجراءات تحقيق أمن انساني مستدام.

وقد تم اجراء تطبيق مبدئي علي عينة قوامها (٢٠) مفردة لتحديد مدي وضوح الاسئلة وللتأكد من الصدق الظاهري للأداة. كما تم التأكد من صدق المحتوى للأداة عن طريق تحكيمها وعرضها علي بعض الاساتذة المتخصصين، وتم تعديل بعض الأسئلة وحذف بعضها وتم إضافة أسئلة أخرى لتضم ٤٥ سؤال. وقد روعي عند تصميم وصياغة الاستمارة اعتبارات هامة تمثل أهمها فيما يلي :

• أن تكون طبيعة السؤال ذات أسلوب واضح ومتوازن .

• مراعاة قدرة الباحثين علي متابعة أسئلة الاستمارة دون أن يشعروا بتشتت فكري.

ب- المقابلات الفردية المتعمقة: بالإضافة إلي الاستعانة ببعض كبار القرية كإخباريين لمناقشة بعض الموضوعات بهدف الحصول علي بعض البيانات الكيفية لتدعيم الجانب الكمي الذي تم الحصول عليه من خلال الاستبيان.

٣- مجالات الدراسة :

المجال الجغرافي: قرية الشيخ درغام ، وهي إحدى قرى محافظة دمياط ، تقع في أقصى الشمال قبالة رأس البر " لجريبي "، يحدها شمالا عزبة البرج وشرقاً بحيرة المنزلة، غرباً نهر النيل وجنوباً قرية الخياطة.

المجال الزمني: استغرقت الدراسة الميدانية من نوفمبر ٢٠١٤ وحتى يناير ٢٠١٥ .

المجال البشري : أجريت الدراسة علي عينة من المواطنين المقيمين بالقرية ، وقد روعي في عينة البحث تنوع الخصائص والسمات الأساسية كالتركيب النوعي والعمرى ، والحالة التعليمية .

٤- حجم عينة الدراسة : تم اختيار عينة قوامها (٢٠٠) مفردة من المقيمين إقامة دائمة بقرية الشيخ درغام.

تاسعاً : عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية

المحور الأول : عينة الدراسة : الملامح والخصائص.

- الخصائص النوعية : يكشف الجدول رقم (١) أن نسبة الذكور ٤٤٪ ، بينما بلغت نسبة تمثيل الإناث ٥٦٪.

الخصائص العمرية : يوضح جدول رقم (٢) أن أكبر متوسط للعمر يقع في الفئتين من "٢١-٣١" بنسبة بلغت ٣٨.٥٪ تليها الفئة "٣١-٤٠" بنسبة بلغت ٢٤.٥٪ ، في حين بلغت نسبة الفئة "أقل من ٢٠ سنة" ٢١٪ ، وأقل فئة "٤١ فأكثر" بنسبة ١٦٪.

- الخصائص التعليمية : يظهر من جدول رقم (٣) أن المرتبة الأولى للحاصلين علي مؤهل متوسط بنسبة ٤٤٪ ، يليها المؤهل الجامعي بنسبة ٢٩.٥٪ ، والمرتبة الثالثة للأقل من المتوسط بنسبة ٢٣٪ ، وفي المرتبة الأخيرة الدراسات العليا بنسبة ٣.٥٪. ويدل هذا علي ارتفاع المستوي التعليمي بالقرية ونمو وعي المجتمع الريفي بأهمية التعليم .

- الخصائص الاجتماعية : يكشف جدول (٤) أن غير المتزوجين في المرتبة الأولى بنسبة ٤٩.٥٪ ، يليها نسبة المتزوجين ٤٩٪ ، ونسبة المطلق ١.٥٪.

- الخصائص المهنية : من جدول رقم (٥) تظهر أعلي نسبة لفئة " لا يعمل" بنسبة ٣٨.٥٪ ويرجع ذلك لأنه تضم سيدات ربوات بيوت أو فئة العمر أقل من ٢٠ سنة. يليها فئة "العمل الحر" بنسبة ٣١.٥٪. وفي المرتبة الثالثة "العمل الحكومي" بنسبة ١٨٪ ، والمرتبة الأخيرة "العمل الخاص" بنسبة ١٢٪. وجاء أعلي مجال في العمل الحر للصيد ويرجع ذلك إلي طبيعة القرية حيث تقع بين نهر النيل من جهة وبحيرة المنزلة من جهة أخرى . يليه العمل في المجال الصناعي خاصة صناعة الأثاث ويرجع ذلك لوقوعها بمحافظة دمياط التي تشتهر بصناعات الأثاث والصناعات المكملة له.

- الحالة السكنية: أوضح جدول رقم (٦) أن غالبية أفراد العينة تعيش بمنزل ملك شخصي بنسبة ٨٤٪. والباقي يعيش بمسكن ايجار بنسبة ١٦٪ .

المحور الثاني : قضايا الأمن الإنساني

تتحد قضايا الأمن الانساني تتحدد قضايا الأمن الإنساني في سبع فئات ، وقد تناولت الدراسة

الميدانية هذه القضايا ، وظهرت نتائجها الاحصائية كالتالي :

١- الأمن الاقتصادي

- الأمان الوظيفي : جدول(٧) : أكد أغلب أفراد العينة بعدم شعورها بالأمان الوظيفي بنسبة ٧٤ ٪ ، علي حين أكدت نسبة ٢٦٪ علي شعورها بالأمان الوظيفي .

- ويظهر من جدول (٨) أسباب عدم الشعور بالأمن الوظيفي ، وعدم اشباع الدخل الشهري لاحتياجات الاسرة فجاء في المرتبة الأولى ارتفاع أسعار السلع الأساسية بما لا يتناسب مع الدخل الشهري بنسبة ٥٥.٤ ٪ . يليها في المرتبة الثانية تدني الرواتب مقارنة بواقع الحياة اليومية بنسبة ٣٣.١ ٪ . وأخيراً ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية بنسبة ٨.١ ٪.

- وعن كيفية التصرف في حالة عدم كفاية الدخل الشهري جدول (٩) فجاءت الحلول مرتبة كالتالي في المرتبة الأولى التنازل عن شراء السلع الاستهلاكية بنسبة ٦٤ ٪ . يليها الحل السلبي "لا أفعل شيئاً" بنسبة ١٨.٥ ٪ . وفي المرتبة الثالثة "الافتراض" من الغير بنسبة ١٣.٥ ٪ . وأخيراً الحل الايجابي "البحث عن فرص عمل إضافية" بنسبة ٤ ٪. وذلك يوضح أن غالبية مجتمع البحث تلجأ إلي ترشيد الانفاق بالتنازل علي السلع الكمالية للتكيف مع ظروف الحياة الصعبة.

- أما عن وجود نسبة بطالة من عدمها بالقرية فاتضح من المعطيات الاحصائية جدول (١٠) أن نسبة ٨٤.٥ ٪ من أفراد العينة أقر بوجود بطالة بالقرية ، ونفت نسبة ١٥.٥ ٪ وجود بطالة بالقرية .

- وعن أسباب البطالة في القرية كشفت الدراسة جدول(١١) أن أعلي نسبة كانت "عدم ربط مخرجات التعليم بسوق العمل" بنسبة ٧٥.٢ ٪، يليها "رفض الشباب العمل في المهن الحرفية والانتاجية" بنسبة ١٨.٩ ٪ ، وأخيراً "تفضيل الشباب العمل في القطاع الحكومي" بنسبة ٥.٩ ٪.

- وفي إطار عرض مقترحات لحل مشكلة البطالة جدول (١٢) طرح أفراد العينة بعض الحلول ذات الدلالة وهي كالتالي : دعم الحكومة الشباب لإنشاء مشروعات صغيرة ، بنسبة (٣٨.٥ ٪). يليها تشجيع الشباب علي بدء مشروعات خاصة باستثمارات صغيرة ، بنسبة (٣٢.٥ ٪). وفي المرتبة الثالثة ربط مخرجات التعليم بسوق العمل ، بنسبة (٢٠.٥ ٪). وأخيراً تشجيع الشباب علي العمل بالقطاع الخاص ، بنسبة (٨.٥ ٪).

- عمالة الأطفال جدول (١٣): وتقر نسبة ٩١٪ من أفراد العينة بانتشار ظاهرة عمالة الأطفال ، فيما يري نسبة ٩٪ بأنها غير موجودة بمجتمع الدراسة.
- وفي جدول (١٤) حددت أفراد العينة أسباب انتشار عمالة الأطفال بالقرية بما يلي :احتل "التسرب من التعليم" المرتبة الأولى بنسبة ٤٤.٥٪ ، تلاها "زيادة عدد أفراد الأسرة وعدم قدرة رب الأسرة علي تغطية احتياجاتها" بنسبة ٣٧.٩٪، والمرتبة الثالثة "تدريب الطفل علي الاعتماد علي النفس واكسابه حرفة بجانب التعليم" بنسبة ١٧.٦٪.

٢- الأمن الصحي

- الأمراض الشائعة: أكدت المعطيات الاحصائية جدول (١٥) اتفاق أفراد العينة علي أن فيروس الكبد من أكثر الأمراض انتشاراً بالقرية بنسبة ٦٢٪، علي حين أكد ٢٠٪ علي أن وجود مرض الكلي ، وظهر مرض السرطان بنسبة ١٧٪ ، أما السكر فينسبة ١٪. ويرجع عدم اهتمام أفراد العينة بذكر مرض السكر ضمن الأمراض الشائعة لكونه أصبح ظاهرة ومصاب به أغلب المواطنين إذا ما قورن بالأمراض الأخرى التي بدأت تنتشر مؤخراً.
- كشف جدول (١٦) أن ٩٥٪ من أفراد العينة علي تزايد معدلات الاصابة بالأمراض مقارنة بالماضي ، علي حين أن ٥٪ من أفراد العينة لم تلاحظ تزايد معدلات الاصابة بالأمراض عما قبل.
- ويوضح جدول (١٧) أسباب تزايد معدلات الأمراض جاء في الترتيب الأول ارتفاع معدل التلوث ٦٤.٢٪ ، ثم ضعف الرعاية الصحية ٢٤.٢٪ ، وأخيراً ضعف الامكانيات المادية ١١.٦٪.
- ومع تزايد معدلات الأمراض عما قبل أكدت الدراسة الميدانية جدول (١٨) أن ٦٠.٥٪ من أفراد العينة تري عدم توافر الإجراءات الصحية المناسبة بالقرية ، و ٣٩.٩٪ تري وجود اجراءات صحية مناسبة.
- أما عن صور الخدمات الصحية بمنطقة البحث جدول(١٩): فتمثلت في وحدة صحية تابعة لوزارة الصحة والسكان بنسبة ٨٦٪، يليها ٨.٩٪ من أفراد العينة أكدت علي وجود مركز خاص يضم مجموعة تخصصات طبية ، كذلك يوجد عيادة خيرية تابعة لجمعية أهلية بنسبة ٥.١٪.ومن خلال المقابلة المتعمقة مع أحد كبار القرية أكد علي أن المركز الخاص تم انشاؤه بالجهود الذاتية لأهالي القرية لعلاج مرضي الفشل الكلوي ، ومرضى الأورام ، ووقاية سيدات القرية من مرض سرطان الثدي ، وجاري تجهيز حضّانة للأطفال الرضع.

- وعن مدى كفاية الخدمات الصحية بالقرية جدول (٢٠) أكدت المعطيات الاحصائية أن ٩٦٪ من أفراد العينة ترى عدم كفاية الخدمات الصحية ، فيما يري ٤٪ من أفراد العينة أن الخدمات الصحية بالقرية تكفي احتياجات السكان بها .

- أما عن توفر التوعية الصحية أفادت الدراسة الميدانية جدول (٢١) أن أغلب أفراد العينة تؤكد عدم وجود توعية صحية بنسبة ٨٢.٥٪، علي حين أن ١٧.٥٪ من أفراد العينة تؤكد علي وجود توعية صحية مناسبة .
- وأظهرت الدراسة الميدانية جدول (٢٢) أن مصادر التوعية الصحية بمجتمع البحث تقوم بها في المقام الأول الوحدة الصحية التابعة لوزارة الصحة والسكان بنسبة ٧٤.٣٪. يليها بعض الجمعيات الأهلية بنسبة ٢٠٪، و ٧.٥٪ يقوم بها أفراد مهتمين بتنمية الوعي الصحي داخل المجتمع .

٣- الأمن البيئي

- مستوي النظافة بالقرية : من احصاءات الدراسة الميدانية جدول (٢٣) أكد أغلب أفراد العينة علي عدم تمتع القرية بمستوي نظافة جيد بنسبة ٩٧.٥٪، وفي المقابل بنسبة ٢.٥٪ ، من المبحوثين أكدوا علي أن مستوي النظافة بالقرية لائق .

- التلوث البيئي: جدول (٢٤) أيضاً أكدت نسبة ٩١.٥٪ من عينة الدراسة علي وجود مظاهر للتلوث البيئي بمجتمع الدراسة ، علي حين ٨.٥٪ من أفراد العينة نفت وجود مظاهر للتلوث البيئي .

- مظاهر التلوث البيئي جدول (٢٥): تمثلت أهم مظاهر التلوث البيئي بمجتمع الدراسة فيما يلي ، أول مظاهر التلوث "تلوث مياة نهر النيل وبحيرة المنزلة" بنسبة ٥٠.٣٪، تلي ذلك تراكم القمامة والنفايات بنسبة ٢٣.٥٪، وجاء في الترتيب الثالث مناصفة "التعدي علي بحيرة المنزلة بالتجفيف" و "تلوث الهواء بمخارج تصنيع" وذلك بنسبة ١٠.٩٪ لكل منهما ، وأخيراً "تلوث التربة الزراعية" بنسبة ٤.٤٪ وبخصوص مظاهر التلوث أكد اللقاء مع أحد المبحوثين علي أن بحيرة المنزلة تتعرض لتدهور بيئي نتيجة للصرف الصحي الغير معالج ، والصرف الصناعي والزراعي الذي يصب بها باستمرار. ومن ناحية أخرى تعرض البحيرة لعمليات التجفيف وانكماش مساحتها عما قبل . كذلك تتعرض القرية لملوثات مصنع البتروكيماويات "أجريوم" القريب من القرية والذي يسبب أضراراً خطيرة تتمثل في تشوه الأجنة والاصابة بالسرطان ، وأمراض الصدر ، ويسبب هلاك المزروعات والأسماك .

- وعن مظاهر السلامة البيئية أظهرت الدراسة الميدانية جدول (٢٦) أن أغلب أفراد العينة أكدوا علي عدم توفر معدلات كافية من السلامة البيئية بنسبة ٩٤.٥٪ ، وعلي النقيض أكد ٥.٥٪ وجود مظاهر للسلامة البيئية بالقرية..
- وفي جدول (٢٧) بالسؤال عن مظاهر السلامة البيئية الموجودة بالقرية تبين أن أهمها توافر الكهرباء بالقرية والإنارة علي الطريق بنسبة ٥٤.٥٪ ، يليها " الطرق الموصلة للمناطق القريبة ممهدة وآمنة" بنسبة ٤٥.٥٪.
- وعن إقامة حملات وبرامج للوعي البيئي بمجتمع البحث جدول (٢٨): نفي ٩٠٪ من عينة الدراسة إقامتها ، علي حين وافق نسبة ١٠٪ علي وجود تلك الحملات .
- وتمثلت أشكال حملات الوعي البيئي كما أظهرت معطيات الدراسة الميدانية جدول (٢٩) في الخطب بالمساجد بنسبة ٧٥٪، التوعية التي تتم بالمدارس بنسبة ٢٥٪.
- وأظهرت احصاءات الدراسة الميدانية جدول (٣٠) تقبل أفراد عينة البحث لتغيير العادات الاستهلاكية للحد من التأثير الضار علي البيئة وذلك بنسبة ٩٣.٥٪ . أما نسبة ٦.٥٪ رفضت تغيير عاداتها الاستهلاكية ، علي اعتبار أنها تتصرف بطريقة سليمة ولا تضر البيئة .
- جدول (٣١) وأظهر الاستفسار عن العادات التي يستطيع أفراد المجتمع تغييرها وعن مدي الوعي البيئي بالمجتمع ، جاء "عدم إلقاء المخلفات" بالمرتبة الأولى بنسبة ٤٥.٥٪، يليها " الترشيد في استهلاك الماء والكهرباء" بنسبة ٤٢.٢٪، وأخيراً " الحد من تلوث المسطحات المائية" بنسبة ١٢.٣٪.
- ٤- الأمن الشخصي
- وفيما يتعلق بمظاهر العنف بمجتمع البحث وخاصة بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ كشف جدول (٣٢) تأكيد ٩٣٪ منهم بوجود مظاهر للعنف ، في حين يري ٧٪ بعدم وجود عنف بالمجتمع .
- وفيما يختص بمظاهر هذا العنف جدول (٣٣) اتضح أن ٤٥.٢٪ تؤكّد علي انتشار العنف اللفظي عند الاختلاف في وجهات النظر، في حين تري ١٩.٤٪ ظهور التعدي علي ميراث وحقوق المرأة المادية ، يليه وجود عصابات تمارس البلطجة والسرقة بنسبة ١٨.٣٪، و١٢.٤٪ لمظهر العنف الجسدي أو البدني ، و٣.٨٪ من العينة تقر بوجود عنف ضد المرأة مادي ومعنوي ، وأخيراً ١.١٪ للعنف النفسي المتمثل في الاهمال والتجاهل والتهديد المستمر. وقد أوضح أحد المبحوثين وجود ظاهرة جديدة التعدي علي حقوق المرأة الشرعية في الميراث سواء من جانب الاخوة أو الزوج . بالإضافة لمظهر آخر من مظاهر العنف أن المشاجرات قد تحدث حتي

تصل إلي حد القتل أحياناً ، وانتشار السلاح وتجارة المخدرات خاصة في فترة الانفلات الأمني بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

- وفيما يتعلق بجهود مواجهة العنف جدول (٣٤) أكد ٧٠.٥٪ منهم بالرجوع لحكام أو كبار المصلحين بالقرية لحل المنازعات (وهذا يدل علي أن المجتمع الريفي ما زال يتمسك بقيمه الأصيلة وتوقير كبار السن واحترام قراراتهم) ، علي حين أن ٢٧.٥٪ من العينة تري الاستعانة برجال الشرطة خاصة في قضايا البلطجة والسرقه، أما ٢٪ الباقية فتري أنه لا توجد جهود لمواجهة العنف في المجتمع ويرجع ذلك للانفلات الاخلاقي الذي ظهر في المجتمع بعد أحداث الثورة.

- أما عن ظهور الجرائم بمجتمع جدول البحث (٣٥) أكد ٩٩٪ وجود بعض الجرائم بالقرية ، في حين نفي ١٪ وجودها.

- وبسؤال مجتمع البحث عن الجرائم التي ظهرت بالمجتمع مؤخراً جدول (٣٦) جاء في المرتبة الأولى تعاطي المخدرات بنسبة ٥٣٪، يليها جرائم البلطجة ٢٥.٨٪، ثم السرقة بنسبة ١٤.٦٪ ، وأخيراً جرائم القتل بنسبة ٦.٦٪.

٥- الأمن المجتمعي والثقافي

- مظاهر التكافل المجتمعي: أظهرت الاحصاءات جدول (٣٧) أن ٦٨.٥٪ تؤكد تأصل التكافل المجتمعي ، وفي المقابل ٣١.٥٪ لا تري وجوده بمجتمع البحث.

- وبالبحث في مظاهر التكافل المجتمعي جدول (٣٨) تصدرت كفالة اليتيم ب ٦٢.٨٪ ، وأفاد ٣٠.٧٪ بتقديم الدعم المباشر لذوي الدخل المحدود، وأخيراً ٦.٦٪ لرعاية كبار السن. وأشار أحد الباحثين بوجود بعض كبار القرية وأثريائها بمساعدة الفقراء ورعاية الأيتام ، وانشاء مشروعات صغيرة للمرأة المعيلة.

- أظهر جدول (٣٩) أن أكثر من نصف العينة ٦٦٪ تؤكد علي وجود دور للمرأة في التنمية الاجتماعية، علي حين أن ٣٤٪ لا تري ممارسة المرأة دوراً في التنمية الاجتماعية.

- ويوضح جدول (٤٠) أن أدوار المرأة تنوعت وجاء علي رأسها ٥٣٪ لتنمية الموارد البشرية برعاية الأبناء داخل أسرتها الصغيرة ، يليها ٤١.٥٪ تشارك بالعمل الحكومي ، وأخيراً ٥.٣٪ تشارك في المشروعات التنموية (مشروع برأس مال صغير مثل أشغال يدوية- تربية الدواجن).

– أما عن الخدمات التعليمية بمجتمع البحث اتضح أن القرية متوافر بها مدرسة ابتدائية واعدادي . ويشير أحد الباحثين أنه منذ ازالة المدرسة الاعدادية لم يتم اعادة بنائها مرة أخرى ، ونقلت كفترة ثانية بالمدرسة الابتدائية، مما سبب أزمة تعليمية بالقرية مستمرة منذ ثلاث سنوات وحتى الآن. كما أكد علي وجود ارتباط القرية بجامعة دمياط لوقوعها بالقرب منها .

٦- الأمن السياسي

– حاولت الدراسة الميدانية الوصول لمدي المشاركة الفاعلة للمواطنين في عملية صنع القرار والمشاركة السياسية واتضح من جدول (٤١) أن ٦٣.٥٪ تشارك بالحياة السياسية ، و ٣٦.٥٪ لا تشارك .

– وعن صور المشاركة الفاعلة أوضح جدول (٤٢) تصدر المشاركة في الانتخابات الرسمية بنسبة ٨٧.٤٪ ، ثم ٧.١٪ تشارك في مجلس كبار القرية، وأخيراً ٥.٥٪ تشارك من خلال انتخابات المحليات.

– وفي جدول (٤٣) ، أشار ٧٨.٥٪ من أفراد العينة بحدوث اضطرابات نتيجة لاختلاف التوجهات السياسية خاصة في أوقات الانتخابات، أما ٢١.٥٪ الباقية نفت حدوث المشكلات لاختلاف التوجهات السياسية.

– وفي جدول (٤٤) حاولنا معرفة أشكال الاضطرابات التي تحدث أكد ٥٨٪ أن استخدام العنف اللفظي هو الشائع ، علي حين ظهر حدوث مشاحنات بين الطرفين بنسبة ٤٢٪ وتحدث لدرجة حدوث خصومة وعداء بين الأشخاص .

المحور الثالث : المبادئ والركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة.

– متوسط عدد أفراد الأسرة : اظهرت البيانات الاحصائية جدول (٤٥) أن أعلي نسبة ٥٤.٥٪ للأسر التي عدد أفرادها ٤-٦ أفراد ، يليها ٦ أفراد فأكثر بنسبة ٢٩.٥٪ (ويتمثل معظمها في العائلة الممتدة)، وأخيراً ١٦٪ للأسر من ٢-٤ أفراد. ويدل ذلك علي اتجاه الأسر نحو تقليل عدد أفرادها .

– وعن فكرة تنظيم الأسرة ومدي الأخذ بمجتمع البحث جدول (٤٦): أقر ٧٧٪ بأن السكان بالقرية يدركون أهمية تنظيم الأسرة ، علي حين أن ٢٣٪ لا تؤمن بتنظيم الأسرة .

– ويؤكد الباحثين أن الاتجاه نحو تنظيم الأسرة له أسبابه الملحة في الوقت الراهن لعل أهمها جدول (٤٧): ارتفاع تكاليف المعيشة عما قبل بسبب ٥١.٩٪، يليها ٢٩.٩٪ بهدف توفير مستوي معيشي أفضل للأبناء، وأخيراً ١٨.٢٪ بغرض توفير وضع صحي ملائم خاصة مع ارتفاع أسعار الخدمة الطبية وانتشار التلوث الذي غير من خريطة الأمراض بالقرية المصرية .

- مبادئ التنمية المستدامة: ظهرت من خلال المعطيات الاحصائية بجدول (٤٨)
 - أظهرت معطيات الدراسة أن ٤١.٥% تقر باتخاذ اللازم لمنع تدهور البيئة علي حين ٢٩% توافق إلي حد ما
 - وبالنسبة للتوازن بين موارد القرية الزراعية واحتياجاتها الفعلية يوافق ٣٧.٥% ، وفي المقابل ٢٧% لا توافق.
 - عن المشاركة في الأمور والمشاكل المجتمعية أعلي نسبة ٤٥.٥% من العينة توافق إلي حد ما، علي حين ٢٣.٥% غير موافق.
 - أما المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية(الانتخابات) فوافق ٦٩% ، و ١٠% نسبة من يبتعدون عن المشاركة بالحياة السياسية .
 - أفاد ٤٧% من العينة بعدم قيام المجلس المحلي بدور في حل مشاكل القرية ، علي حين يوافق ١٤% منهم إلي حد ما بقيامه بحل بعض المشكلات.
 - وأظهرت معطيات الدراسة الميدانية أن ٤٤.٥% تتاح لهم إلي حد ما مناقشة أهم القرارات المؤثرة في الجوانب الأساسية للحياة، في المقابل ٢٤.٥% توافق علي اتاحة المناقشة لهم .
 - واخيراً نفت ٤٢.٥% استفادتها من العلاقات المجتمعية لتنمية مواردها ، علي حين يوافق ٢١% علي ذلك.
- ركائز التنمية المستدامة : أظهرت معطيات الدراسة الاحصائية بجدول (٤٩) دلالات هامة هي كالتالي :
- الركائز الاجتماعية
- أظهرت الدراسة الميدانية أن ٣٩.٥% وافقوا إلي حد ما علي موائمة معدل النمو السكاني موارد البيئة الفعلية ، وفي المقابل وافق ٢٢.٥%.
 - أما ٣٨.٥% وافقوا إلي حد ما علي الاستفادة من خبرات المواطنين في تقديم خدمات لبعض الفئات العمرية مثل محو الأمية أو خدمات تعليمية أو خدمات صحية ، علي حين أن ٢٧.٥% غير موافق.
 - أيضاً وافق ٣٥.٥% علي تغطية الخدمات التعليمية لاحتياجات القرية ، وفي المقابل ٣١.٥% موافق إلي حد ما .

- أما عن الخدمات الصحية ومناسبتها لأعداد المواطنين بالقرية لم يوافق ٥٥.٥ % ، علي حين ٢٠ % وافقوا إلي حد ما .
- كما وافق إلي حد ما ٤٦ % بأن المرأة تنال حقها المناسب في التعليم والعمل ، وفي المقابل ٢٠.٥ % غير موافق.
- وعن الاهتمام بالأجيال الصاعدة ونقل الكبار خبراتهم المهنية والاقتصادية لجيل الشباب وافق ٤٦ % ، وتساوت الفئتين موافق إلي حد ما وغير موافق بنسبة ٢٧ % .
- الركائز الاقتصادية
- وجاء الرفض من ٣٩ % علي أنه يتم تدريب الأجيال الصاعدة علي ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية مثل المياه والمحافظة علي الأراضي الزراعية ، والحفاظ علي نهر النيل وبحيرة المنزلة من التلوث ، وفي المقابل ٢٦.٥ % وافقوا إلي حد ما .
- أما عن تشجيع الأجيال الصغيرة علي اتباع أنماط إنتاج واستهلاك متوازنة دون الإفراط في الاعتماد علي الموارد الطبيعية فوافق ٣٨ % ، علي حين أن ٢٤.٥ % غير موافقين.
- وفق المعطيات الاحصائية نفي ٦١ % أن مستوي الاستهلاك لموارد البيئة سواء مساحات الأراضي الزراعية أو البحيرة في الوقت الحالي استهلاك متوازن ، ويتم الاعتداء عليه بالبناء أو التجريف أو التجفيف ، وفي المقابل تساوت نسبة الموافق والموافق إلي حد ما عند ١٩.٥ % .
- كما نفي ٤٤ % أن مستقبل صغار الشباب سيتوفر لهم الامكانيات البيئية والاقتصادية والاجتماعية المتوفرة في الوقت الحاضر ، علي حين وافق ١٦.٥ %.
- أما ٣٧.٥ % وافقوا إلي حد ما بوجود تنمية وعي المواطنين نحو المحافظة علي الموارد الطبيعية سواء الأراضي الزراعية أو البحيرة ، وفي المقابل لم يوافق ٢٥.٥ % .
- أيضاً وافق ٥٦.٥ % بأنه تتم مساعدة الفقراء بالقرية بواسطة الأهالي علي تنمية أنفسهم وتخطي أزمات الحياة ، علي حين لم يوافق ١٥ %.
- الركائز البيئية

- ولم يوافق ٥٥.٥٪ علي وجود رقابة مستمرة علي التلوث البيئي بالقرية ، وفي المقابل ٢١.٥٪ وافقوا إلي حد ما .
- وأخيراً لم يوافق ٥٧٪ علي أنه تقدم برامج لتوعية المواطنين بالمشكلات البيئية وكيفية الحفاظ علي البيئة، علي حين وافق ٢٧٪ علي وجود هذه التوعية .

المحور الرابع : التنمية المستدامة : المعوقات وإجراءات تحقيق أمن انساني مستدام.

معوقات التنمية المستدامة :

ينهض هذا المحور علي تحليل المشكلات التي تعوق تحقيق التنمية المستدامة بالقرية، حيث أظهرت البيانات الاحصائية جدول (٥٠) أن علي رأس هذه المشكلات انتشار الفقر بنسبة ٣٥٪ ، ثم التلوث البيئي بنسبة ٢٦.٥٪ ، وتمثلت المشكلة الثالثة في عدم توفر الخدمات الأساسية بالمنطقة ، و ٩٪ لمشكلة زيادة عدد السكان بما يفوق الموارد المتاحة، وجاء في المرتبة الخامسة انتشار الأمراض نتيجة للتلوث بنسبة ٧.٥٪ . يليها انتشار البطالة بنسبة ١.٥٪ . ثم ٠.٥٪ لمشكلة عدم توفر الأمن بالقرية ، وأخيراً ٠.٣٪ لقلّة عدد المدارس.

ويتفق ذلك مع نتائج الدراسة التي أجراها وليد عيد جبر عن "الأمن الانساني والتنمية البشرية المستدامة " حيث تمثل البطالة معوق لبرامج التنمية في العراق، بالإضافة للفقر وزيادته في المستقبل نتيجة لارتفاع معدل النمو السكاني، وأثره علي زياده معدلات الاعالة وعرض القوي العاملة.

اجراءات تحقيق أمن انساني مستدام

ولعل التحليل السابق لمشكلات المجتمع التي تعوق تحقيق التنمية المستدامة دفعنا للبحث عن رؤية مجتمع الدراسة في تحقيق أمن انساني مستدام وجاءت مقترحات الباحثين بجدول (٥١) كالتالي: في المرتبة الأولى بنسبة ٢٨٪ توفير فرص عمل لتقليل نسبة البطالة والفقر ، يليها ٢٠٪ للعمل علي خفض نسبة التلوث (أرض- ماء - هواء)، وفي المرتبة الثالثة توفير أمن مجتمعي بالحد من الجريمة بنسبة ١٨.٥٪ ، يليها ١٦٪ لتوفير الرعاية الصحية لأفراد المجتمع ، ١١٪ القضاء علي عمالة الأطفال ، ثم ٤٪ للاهتمام بالتعليم وخفض نسبة تسرب الأطفال من التعليم الأساسي، وأخيراً ٢.٥٪ للتمسك بالقيم المجتمعية المتعارف عليها ومراعاة قيم المجتمع .

عاشراً : مناقشة نتائج الدراسة

تحاول الدراسة التعرف علي قضايا الأمن الانساني ومقومات التنمية المستدامة وأهم التحديات التي تواجهها منطقة (الشيخ درغام) المطلة علي بحيرة المنزلة، وقد أسفر التحليل الاحصائي للدراسة الامبريقية عن الأبعاد الهامة التالية :

البعد الأول: أبعاد الأمن الانساني

- تمتع مجتمع البحث بالجانب الرئيسي الأول للأمن الانساني وهو السلامة من التهديدات المزمته مثل الجوع والمرض والاضطهاد ، علي حين تواجد الجانب الثاني للأمن الانساني وهو وجود بعض الاختلالات المفاجئة في أنماط الحياة اليومية أم في المجتمع المحلي .
— وجود مستوي مناسب من الحياة وضمان الحقوق الأساسية للإنسان ، كما توفر الجانب الكمي للأمن الإنساني وتضمن الاحتياجات المادية المرضية وأهمها الغذاء والمنزل ، والتعليم ، والصحة العامة . أما الجانب النوعي للأمن الإنساني الذي يتصل بشخصية الإنسان ويشمل الاستقلالية الفردية ، والحق في تقرير المصير ، والمشاركة الحرة في الحياة الاجتماعية والمشاركة في صناعة القرار ، فظهر أغلبها بصورة واضحة بمجتمع البحث .

- **الأمن الاقتصادي** : حيث تظهر مؤشرات بعدم الشعور بالأمان الوظيفي بسبب ارتفاع أسعار السلع الأساسية بما لا يتناسب مع الدخل ، وتدني مستوي الدخل مقارنة بواقع الحياة اليومية ، مما يؤدي إلي اتباع سياسة ترشيد الاستهلاك للتكيف مع ظروف الحياة الصعبة. كذلك وجود بطالة بالقريه وعن أسبابها عدم ربط مخرجات التعليم بسوق العمل ورفض الشباب العمل في المهن الحرفية .وعن المقترحات لحل مشكلة البطالة فكانت دعم الحكومة الشباب لإنشاء مشروعات صغيرة ، وتشجيع الشباب علي بدء مشروعات خاصة باستثمارات صغيرة ، وربط مخرجات التعليم بسوق العمل ،تشجيع الشباب علي العمل بالقطاع الخاص. أيضاً تنتشر عمالة الأطفال ومن أهم أسبابها التسرب من التعليم ،زيادة عدد أفراد الأسرة وعدم قدرة رب الأسرة علي تغطية احتياجاتها، وتدريب الطفل علي الاعتماد علي النفس واكسابه حرفة بجانب التعليم .

- **الأمن الصحي** : اتضح أن أكثر الأمراض شيوعاً هو فيروس الكبد ،ومرض الكلي ، والسرطان ، وأجمع الباحثين علي عدم توافر الإجراءات الصحية المناسبة بالقريه . حيث أن الخدمات الصحية الموجودة لا تغطي

احتياجات المواطنين وهي وحدة صحية تابعة لوزارة الصحة والسكان ومركز خاص يضم مجموعة تخصصات طبية ، وعبادة خيرية تابعة لجمعية أهلية . بالإضافة لعدم وجود توعية صحية.

– **الأمن البيئي** : زيادة مظاهر التلوث البيئي ، ولعل أهمها تلوث مياة نهر النيل وبحيرة المنزلة ، وتراكم القمامة والنفايات ، والتعدي علي بحيرة المنزلة بالتجفيف ، تلوث الهواء بمخرجات تصنيع ، وأخيراً تلوث التربة الزراعية . أما عن مظاهر السلامة البيئية فلا تتوافر معدلات كافية من السلامة البيئية ، بالإضافة لعدم إقامة حملات وبرامج للوعي البيئي .

– كما ظهر اتجاه ايجابي لدي المواطنين نحو تغيير العادات الاستهلاكية للحد من التأثير الضار علي البيئة ، ومنها عدم إلقاء المخلفات ، والترشيد في استهلاك الماء والكهرباء ، و الحد من تلوث المسطحات المائية.

– **الأمن الشخصي** : تعبر النتائج عن وجود بعض مظاهر العنف وخاصة بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ . ومن أهم أشكاله انتشار العنف اللفظي عند الاختلاف في وجهات النظر ، والتعدي علي ميراث وحقوق المرأة المادية ، وعصابات تمارس البلطجة والسرقه . ولمواجهة هذا العنف أكد أكثر من ثلثي أفراد العينة أنه يتم اللجوء للضبط العرفي متمثلاً في الحكماء أو كبار المصلحين بالقرية . كذلك ظهرت الجرائم بمجتمع البحث أولها تعاطي المخدرات ، يليها جرائم البلطجة ، ثم السرقه ، وأخيراً جرائم القتل.

– الأمن المجتمعي والثقافي: ما زال المجتمع يتأصل بمظاهر التكافل المجتمعي: وتبلورت أشكاله في كفالة اليتيم ، وبتقديم الدعم المباشر لذوي الدخل المحدود، ورعاية كبار السن، وانشاء مشروعات صغيرة للمرأة المعيلة. كذلك توفر الخدمات التعليمية الملائمة، وارتباط القرية بجامعة دمياط لوقوعها بالقرب منها .

– الأمن السياسي : اتجاه المواطنين نحو المشاركة الفاعلة في عملية صنع القرار والمشاركة السياسية ، وعن صور المشاركة الفاعلة تصدرت المشاركة في الانتخابات الرسمية ، والمشاركة في مجلس كبار القرية ، والمشاركة في انتخابات المحليات.

– كذلك تحدث بعض الاضطرابات نتيجة لاختلاف التوجهات السياسية خاصة في أوقات الانتخابات. وتتنوع أشكال الاضطرابات وأكثرها شيوعاً استخدام العنف اللفظي ، كذلك حدوث مشاحنات بين الأشخاص.

ومن هنا جاء تحليل أبعاد الأمن الانساني متفقاً مع ما يؤكد عليه المنظور النقدي الحديث وهو أن

المفهوم الضيق للأمن أصبح غير مبرر ، وذلك لظهور تهديدات أمنية جديدة (بيئية ، صحية ، اقتصادية ،

اجتماعية) يستلزم توسيع مفهوم الأمن والقاء مزيداً من الضوء عليها بالدراسة والتحليل.

البعد الثاني : المبادئ والركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة

- هناك اتجاه قوي بمجتمع الدراسة نحو أهمية قضية تنظيم الأسرة ، حيث أوضحت النتائج الميدانية اتجاه حجم الأسرة للانخفاض مقارنة بالماضي .ويرجع ذلك لأسباب ملحة أهمها : ارتفاع تكاليف المعيشة ، وتوفير مستوي معيشي أفضل للأبناء، وتوفير وضع صحي ملائم .
- حيث أظهرت معطيات الدراسة بوجوب اتخاذ اللازم لمنع تدهور البيئة .وهو ما يتفق مع مبدأ الاحتياط حيث يتم اتخاذ التدابير اللازمة لاستدراك تدهور البيئة والسعي إلي منع وقوع الضرر أو الحد من آثاره ونتائجه علي البيئة ،(مصنع اجريوم نموذجاً ومقاومة أبناء المجتمع لوجوده بالمنطقة).
- أسس "رولز" نموذجاً واضحاً للعلاقات المجتمعية مستنداً علي مبدأ العدالة ، ويؤكد علي أن العدالة أساس استقامة العلاقات بين الأشخاص وتناسق المجتمع ، لأن في ذلك ضماناً طويلة الأمد لجدية وحيوية أي نظام اقتصادي واجتماعي ، وفي ذلك أيضاً ضماناً للتنمية المستدامة. وعلي هذا ظهر من خلال الدراسة التوازن بين موارد القرية الزراعية واحتياجاتها الفعلية بصورة معقولة. كذلك اتضح وجود عدالة مجتمعية ظهرت عن طريق المشاركة في الأمور والمشاكل بالمجتمع .
- من مقومات التنمية المستدامة "التمكين" ويعني اتاحة المشاركة الكاملة في القرارات والآليات ، ومن هنا ظهرت الحاجة إلي ضرورة المشاركة في الحياة السياسية ، لكي يكون للجميع صوت في مناقشة القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ومحاولة التأثير في اتخاذ القرارات .واستنادا علي هذه الرؤية عبرت الغالبية العظمي من المبحوثين عن مشاركتهم الفاعلة في الحياة السياسية (الانتخابات بصفة خاصة) .
- تقرر التنمية المستدامة بمبدأ المشاركة الشعبية كميثاق لمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية من خلال الحوار ، خاصة في مجال تخطيط التنمية المستدامة ووضع السياسات وتنفيذها ، فالتنمية المستدامة تبدأ في المستوي المكاني المحلي ، أي مستوي التجمعات السكانية . وهنا أوضحت النتائج بقصور في الدور الذي يقوم به المجلس المحلي في حل مشاكل القرية .ومن ناحية أخرى أظهرت معطيات الدراسة أن أفراد المجتمع تتاح لهم مناقشة أهم القرارات المؤثرة في الجوانب الأساسية للحياة من خلال اللقاءات الشعبية وخاصة خلال فترات الانتخابات.
- تنهض تنمية الموارد البشرية علي مبدأ التقارب المجتمعي حيث أكدت التجارب أن كافة الجهود البشرية الموجه نحو تنظيم الانتاج والعلاقات الاجتماعية ، وجميعها تعد من العناصر التي تزيد معدلات الدخل القومي .وعلي مستوي مجتمع الدراسة لم يقر أفراد العينة باستفادتها من العلاقات المجتمعية لتنمية مواردها .

ركائز التنمية المستدامة

١- الركائز الاجتماعية

-تركز التنمية المستدامة في أبعادها الانسانية علي استقرار نمو السكان عن طريق دعم برامج تنظم الأسرة لتخفيض معدل النمو السكاني ليصل لمستوياته الآمنة . فأظهرت الدراسة الميدانية موائمة معدل النمو السكاني لموارد البيئة الفعلية إلي حد ما.

- تتضمن التنمية المستدامة استخدام الموارد البشرية استخداماً كاملاً ، استثمار رأس المال البشري بتدريب والعمالين في الرعاية الصحية والفنيين وغيرهم من المتخصصين الذين تدعو إليهم الحاجة لاستمرار التنمية بالمجتمع. واتضح من الدراسة أنه إلي حد ما يتم الاستفادة من خبرات بعض المواطنين عن طريق التطوع في تقديم خدمات لبعض الفئات العمرية مثل محو الأمية أو خدمات تعليمية أو خدمات صحية . وهذا يتفق مع رؤية " كولمان" إلى رأس المال الاجتماعي الذي يعتبره بمثابة الرصيد الذي يمتلكه الفرد من علاقات وقيم تمكنه من أن يؤسس لعلاقات داخل البناء الاجتماعي.

- وعلي الجانب الصحي أظهرت النتائج أن الخدمات الصحية لا تتناسب مع أعداد المواطنين .
- التعليم : يساعد وجود قوة العمل الحسنة التعليم علي التنمية الاقتصادية من ناحية ، ومن ناحية أخرى يساعد التعليم علي زيادة الوعي لحماية البيئة ، وبالنسبة لمجتمع الدراسة فالخدمات التعليمية تغطي احتياجات القرية بقدر مناسب.

- البعد النوعي والتنمية المستدامة فالاستثمار في صحة المرأة وتعليمها يعود علي القابلية للاستدامة بمزايا متعددة ، وأكد ما يقرب من نصف أفراد العينة بأن المرأة تنال حقها المناسب في التعليم والعمل إلي حد كبير.
- تتميز التنمية المستدامة بالشراكة بين الأجيال المتعاقبة في الثروات الطبيعية المحدودة وكذلك نقل الخبرات . وأظهرت الاحصاءات أن ما يقرب من نصف العينة أكدت علي الاهتمام بالأجيال الصاعدة ونقل الكبار خبراتهم المهنية والاقتصادية لجيل الشباب خاصة في الأنشطة الحرفية(فنون المعمار-الصيد).

-الركائز الاقتصادية

علي الرغم من أن التنمية المستدامة تسعى لإجراء تخفيضات متواصلة في مستويات الاستهلاك المبددة للموارد الطبيعية، وذلك عبر تحسين مستوي الكفاءة وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة ، إلا أن عينة الدراسة نفت تدريب الأجيال الصاعدة علي ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية مثل المياه والمحافظة علي

الأراضي الزراعية ، والحفاظ علي نهر النيل وبحيرة المنزلة من التلوث. علي أن هناك اتفاق علي تشجيع الأجيال الصغيرة علي اتباع أنماط انتاج واستهلاك متوازنة دون الافراط في الاعتماد علي الموارد الطبيعية ، ويرتبط ذلك مع أحد مؤشرات الأمن البيئي وهو (الاستعداد لتغيير العادات الاستهلاكية للحد من التأثير الضار علي البيئة).

- أظهرت النتائج أن مستوى الاستهلاك لموارد البيئة سواء مساحات الأراضي الزراعية أو البحيرة في الوقت الحالي استهلاك غير متوازن ، ويتم الاعتداء عليه بالبناء أو التجريف أو التجفيف .

- ورأي الباحثين أن مستقبل صغار الشباب لن يتوفر لهم الامكانيات البيئية والاقتصادية والاجتماعية المتوفرة في الوقت الحاضر ، فمورد المجتمع تتلخص مع مرور الزمن . وأن ذلك لن يتوفر إلا بالتوعية المجتمعية البناءة.

- يوجد إلي حد ما تنمية لوعي المواطنين نحو المحافظة علي الموارد الطبيعية سواء الأراضي الزراعية أو البحيرة .

- إن الارتقاء بمستوي معيشة الفقراء لا يعتبر حتمية أخلاقية إنسانية فحسب ، بل مرتكزاً ضرورياً لاستدامة التنمية ، وكشفت النتائج عن التخفيف من حدة الفقر بتقديم مساعدات للفقراء بالقرية بواسطة الأهالي ، لتعينهم علي تنمية أنفسهم وتخطي أزمات الحياة .من خلال إنشاء مشروعات صغيرة خاصة للمرأة المعيلة ، أو تقديم خدمات اجتماعية أساسية لهم كالرعاية الصحية.

الركائز البيئية

- الرقابة البيئية المستمرة تضمن وجود علاقة سليمة ومتوازنة بين البيئة والتنمية ، وتقييم المددود البيئي يعتبر مرتكزاً هاماً لدعم التنمية المستدامة ، وتؤكد النتائج أنه لا توجد رقابة علي التلوث البيئي بمجتمع البحث. وكذلك لا تقدم برامج لتوعية المواطنين بالمشكلات البيئية وكيفية الحفاظ علي البيئة ،

البعد الثالث : التنمية المستدامة : المعوقات واجراءات تحقيق أمن انساني مستدام

- رصدت الدراسة هذا المحور الهام وتمثلت أكثر المعوقات التي تواجهها التنمية المستدامة في انتشار الفقر ، والتلوث البيئي ، وعدم توفر الخدمات الأساسية بالمنطقة .
- الاجراءات الواجب اتخاذها لتحقيق أمن انساني مستدام تنوعت المقترحات والحلول فجاءت أهمها كالتالي :
تحقيق الأمن الاقتصادي بتوفير فرص عمل لتقليل نسبة البطالة والفقر ، والقضاء علي عمالة الأطفال . وأما الأمن البيئي فيتحقق من خلال خفض نسبة التلوث (أرض- ماء - هواء) ، وتنمية الموارد البيئية الغير متجددة ومن أهمها بحيرة المنزلة عن طريق الحد من تأثير ملوثات الصرف الصناعي والزراعي ، والاعتداء عليها بالتجفيف . وتوفير أمن مجتمعي بالحد من الجريمة. وتوفير الرعاية الصحية ، ودعم الخدمات التعليمية لأفراد المجتمع للوصول إلي تنمية اجتماعية مستدامة.

حادي عشر : أهم التوصيات

- وأخيرا يتبقى لنا في هذا السياق تقديم تصور لتحقيق أمن انساني مستدام :
- تنمية الوعي بأهمية سياسة ترشيد الاستهلاك سواء علي مستوى الشخصي أو استهلاك الموارد الطبيعية.
- التوعية بأهمية تغيير العادات الاستهلاكية للحد من التأثير الضار علي البيئة .
- مساهمة الدولة في حل مشكلة البطالة بإنشاء مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر .
- تقوية أدوار المجالس المحلية بالمجتمعات الريفية .
- توفير الخدمات الصحية الملائمة ، خاصة مع تزايد معدلات الأمراض نتيجة لانتشار التلوث البيئي ، وتحور وتغير الأمراض عما قبل.
- نشر التوعية البيئية التنموية ، واعتبار مستوى التعليم ومستوى الصحة ومستوى الوعي البيئي ومستوى المشاركة معايير أساسية في درجات التنمية.
- اتخاذ التدابير اللازمة لاستدراك تدهور البيئة(هواء - موارد مائية - أرض زراعية) .
- تفعيل الرقابة البيئية للحد من التلوث البيئي خاصة منطقة بحيرة المنزلة .
- فرض عقوبات صارمة للتعدي علي البيئة .

مراجع الدراسة

- (١) وليد عيد جبر ، الأمن الانساني والتنمية البشرية المستدامة "العراق نموذجا" ، مجلة كلية التربية ، جامعة واسط، العدد السادس ، ٢٠٠٩ ، ص ١٩٠ .
- (٢) Jacob Park ; Fu-chen Lo , Building A sustainable Development Educational And Research Agenda , Asian Perspective , Vol.21,No.2,Fall 1997, P. 57.
- (٣) عبد الله تركماني ، التنمية المستدامة والأمن الإنساني في العالم العربي ، ورقة عمل مقدمة إلي الدورة السنوية لمعهد العلاقات الدولية ، جمعية الدراسات الإنسانية ، تونس ، ٤-٢٢ سبتمبر ٢٠٠٦ .online25
December2014
<http://www.mokarabat.com/s1755.htm>
- (٤) العايب عبد الرحمن ، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر ، ٢٠١١ - ص ٥ .
- (٥) مني عطية خزام خليل ، التنمية الاجتماعية في إطار المتغيرات المحلية والعالمية ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، ٢٠١٢ ، ص ٧٧ .
- (٦) تقرير توقعات البيئة العالمية من أجل التنمية ، برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP ، ٢٠٠٧ ، ص ١٠ .
- (٧) ترجمة حنان عبدالله عنقادي ، التربية من أجل التنمية المستدامة ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ، ٢٠١٣ ، مقدمة الكتاب .
- (٨) وليد عيد جبر ، الأمن الانساني والتنمية البشرية المستدامة "العراق نموذجا" ، مرجع سابق ، ص ١٩٠ .
- (٩) Human Security in Africa , United Nations Office of the Special Adviser on Africa (OSAA) December 2005 , P 4,5 .
- (١٠) خديجة عرفة محمد أمين ، الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي ، الطبعة الأولى ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٤ ، ٢٥ .

(^{١١}) علي عبد الكريم حسين الجابري ، دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في مصر والأردن ، دار
دجلة ، الأردن ، ٢٠١٢ ، ص ٦٦ ، ٦٧ .

(^{١٢}) عبد الله تركماني ، التنمية المستدامة والأمن الإنساني في البلدان العربية ، مجلة الحوار المتمدن ، العدد
٢٨٦٠ ، ٢٠٠٩/١٢/١٦ ، 25 December 2014 online

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=195398>

(¹³)Behrouz Ajdari ؛ Seyed Esmaeil Asgharpour ، Human security and
development, emphasizing on sustainable development ، Procedia So-
cial and Behavioral Sciences ، V 19 ، 2011, P 42.

(^{١٤}) خديجة عرفة محمد أمين ، الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي ، مرجع سابق ، ص
٣٧.

(¹⁵) Gerold Gordon ، Role Theory And Liness Asociological Prespective ، College
University Press ، Publishers ، New York ، 1966 ، P 12 .

(¹⁶) Ralf Linton ، Status And Role ، Wilson And Kalb, N.U ، 1994 ، P 212 .

(^{١٧}) محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٦ ، ص ٣٩٠.

(^{١٨}) ميشيل مان ، موسوعة العلوم الاجتماعية ، ترجمة : عادل مختار الهواري ، سعد عبد العزيز مصلوح ، دار
المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٩ ، ص ٦١٣ .

(^{١٩}) فهمي سليم الغزوي ؛ وآخرون ، المدخل إلي علم الاجتماع ، الطبعة الثالثة ، دار الشروق للنشر والتوزيع ،
عمان ، الأردن ، ١٩٩٧ ، ص ٢٦٢ ، ٢٦٣ .

(²⁰)Paul B.Horton ، Chester L.Hunt ، Sociology ، Fifth Edition ، U.S.A ،
1980 ، p 27 .

(^{٢١}) جيهان محمود ثروت بدوي ، الإدراك المتغير للدور الاجتماعي للمرأة في المجتمع المصري ، رسالة ماجستير
غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة المنصورة ، ٢٠٠٥ ، ص ٣٠ .

(^{٢٢}) التنمية المستدامة في الوطن العربي... بين الواقع والمأمول ، الإصدار الحادي عشر ، سلسلة نحو مجتمع المعرفة
، يصدرها مركز الانتاج الاعلامي ، جامعة الملك عبد العزيز، ١٤٢٧هـ، ص ٣.

(٢٣) دوناتو رومانو ، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة ، NAPC المركز الوطني للسياسات الزراعية ، دمشق ، ٢٠٠٣ ، ص٥٦ .

(24)Melouki Slimane , Role and relationship between leadership and sustainable development to release social, human, and cultural dimension , Procedia - Social and Behavioral Sciences , V 41 , 2012 , P 93 .

(25)Helen Tregidga ; Kate Kearins ; Markus Milne , The politics of Knowing "Organizational Sustainable Development" , Sage Publications , OnlineFirst Version Jan 20,2013 , P.110.

(٢٤) أحمد هاشم الصقال ، متطلبات التنمية المستدامة في العراق دور إدارة الموارد في تحقيق التنمية المستدامة في العراق ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك، ٢٠١٤ ، ص٣٢١ .

(٢٥) نوزاد عبد الرحمن الهيتي ، التنمية المستدامة في المنطقة العربية : الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية ، مجلة الشؤون العربية ، العدد ١٢٥ ، الكويت ، ٢٠٠٦ ، ص١٠٣-١٠٤ .

(٢٦) انعام عبد الكريم أبو مور ، مفهوم الأمن الإنساني في حقل نظريات العلاقات الدولية "مقاربة معرفية" ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم العلوم السياسية ، جامعة الأزهر ، غزة ، ٢٠١٣ ، ١١٦ .

(٢٧) رياض حمدوش ، تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية ، الملتقى الدولي (الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق) ، جامعة منتوري ، قسم العلوم السياسية ، قسنطينة ، الجزائر ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٨٠ .

(٢٨) قسوم سليم ، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، ٢٠١٠ ، ص ١٥٣ .

(٢٩) خديجة عرفة ، مفهوم وقضايا الأمن الإنساني تحديات الإصلاح في القرن الحادي والعشرين ، on line

<http://www.emasc.com/content.asp?ContentId=2630>

(٣٠) مسالي نسيم ، التهديدات الأمنية الجديدة في المغرب العربي واستراتيجيات مواجهتها ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية كلية الحقوق ، جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر ، ٢٠٠٩-٢٠١٠ ، ص ٢٧-٣٠ .

- (٣٣) عبد الرحمن سمير طعيمة، دور رأس المال الاجتماعي في التنمية ، ط١، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ٢٠١٥، ص ٤٨.
- (٣٤) مصطفى خلف، قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٣٥١، ٣٥٢.
- (٣٥) خالد أبو دوح، رأس المال الاجتماعي، ايتراك للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠١٤، ص ١٦٥، ١٦٦.
- (٣٦) عبد الرحمن سمير طعيمة، دور رأس المال الاجتماعي في التنمية، مرجع سابق، ص ٥١، ٥٢.
- (٣٧) مصطفى خلف، قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ٣٥٣.
- (٣٨) عبد الرحمن سمير طعيمة، دور رأس المال الاجتماعي في التنمية، مرجع سابق، ص ٥٣.
- (٣٩) خالد أبو دوح، رأس المال الاجتماعي، مرجع سابق، ص ١٩٧، ١٩٨.
- (٤٠) عبد الرحمن سمير طعيمة، دور رأس المال الاجتماعي في التنمية، مرجع سابق، ص ٥٦.
- (٤١) خالد أبو دوح، رأس المال الاجتماعي، مرجع سابق، ص ٢١٥-٢١٨.
- (٤٢) عبد الرحمن سمير طعيمة، دور رأس المال الاجتماعي في التنمية، مرجع سابق، ص ٦٢.
- (٤٣) أحمد زايد؛ وآخرون، رأس المال الاجتماعي لدي الشرائح المهنية من الطبقة الوسطي، الطبعة الأولى، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٢-٥.
- (٤٤) فتحي سيد فرج، رأس المال الاجتماعي مدخل حديث للتنمية، الحوار المتمدن، العدد ٢٩٩٣، ٢٠١٠/٢/٥. Online25 December 2014.
- <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=213800>
- (٤٥) أحمد زايد؛ وآخرون، رأس المال الاجتماعي لدي الشرائح المهنية من الطبقة الوسطي، مرجع سابق، ص ٦.
- (٤٦) علي عبد الكريم حسين الجابري، دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في مصر والأردن، مرجع سابق، ص ٦٢.
- (٤٧) آربالي بغداد؛ حمداني محمد، استراتيجيات والسياسات التنموية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر، مجلة علوم انسانية، العدد ٤٥، يناير ٢٠١٠، ص ١٠، ١١.

(٤٨) طلعت مصطفى السروجي ، التنمية الاجتماعية من الحداثة إلي العولمة ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، ٢٠١٢ ، ص ٣٨١ .

(٤٩) معهد التخطيط القومي ، تقرير التنمية البشرية ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ١٨ .

(٥٠) عثمان محمد غنيم ؛ ماجدة أبو زلط ، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها ، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٧ - ص ص ٤٠ - ٤٥ .

(٥١) حمدية الدمرداش ، دور رأس المال الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة ، المجلد الثاني ، العدد الثاني ، المجلة العلمية لكلية الآداب ، جامعة دمياط ، يوليو ٢٠١٢ ، ص ١٠٦٧ .

(٥٢) The North-South Institute, Human Security Sustainable and Equitable Development , Paper on the international policy review , Foundations for Canada's International policy , January 2005.

(٥٣) Behrouz Ajdari ؛ Seyed Esmaeil Asgharpour , Human security and development, emphasizing on sustainable development , Procedia Social and Behavioral Sciences , V 19 , 2011, P 41-46 .

(٥٤) Remigijus Ciegis ؛ Linas Kliucininkas ؛ Jolita Ramanauskiene, Assessment of state and tendencies of sustainable development in Lithuania, Management of Environmental Quality: An International Journal, Vol. 22 Iss 6 , 2011, pp.757 - 768

(٥٥) عبد الله تركماني ، التنمية المستدامة والأمن الإنساني في العالم العربي ، في (الدورة السنوية لمعهد العلاقات الدولية، جمعية الدراسات الدولية ، تونس من ٤ إلى ٢٢ سبتمبر ٢٠٠٦).

(٥٦) وليد عيد جبر ، الأمن الإنساني والتنمية البشرية المستدامة "العراق نموذجاً" ، مجلة كلية التربية ، جامعة واسط ، العدد السادس ، ٢٠٠٩ ، ص ص ١٨٩-٢٠٩ .

(٥٧) خديجة عرفة محمد أمين ، الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي ، مرجع سابق ، ص ٩٤ .

(٥٨) خوله محي الدين يوسف ؛ أمل يازجي ، الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد ٢٨ ، العدد الثاني ، ٢٠١٢ ، ص ٥٣٤ .

(^{٥٩}) حسونه عبد الغني ، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، قسم الحقوق ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، ٢٠١٣ ، ص ٢٥ .

(^{٦٠}) إيمان محمد الطائي ؛ حسن حمود الفلاحي ، التكوين الاجتماعي والثقافي ودورهما في التنمية المستدامة ، العدد الحادي عشر ، مجلة البحوث التربوية والنفسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٦ ، ص ٧٣ ، ٧٤ .

(^{٦١}) عثمان محمد غنيم ؛ ماجدة أبو زلط ، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها ، مرجع سابق ، ص ٣١ .

(⁶²)Kardos Mihaela , The Reflection of Good Governance in Sustainable Development Strategies , Procedia - Social and Behavioral Sciences ,V 58 , 10/2012 , P 1169 .

(^{٦٣}) العايب عبد الرحمن ، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات- التنمية المستدامة ، مرجع سابق ، ص ٢٥ ، ٢٦ .

(⁶⁴)Melouki Slimane , Role and relationship between leadership and sustainable development to release social, human, and cultural dimension , Op.Cit . P 95 .

(^{٦٥}) زين الدين عبدالمقصود غنيمي ، قضايا بيئية معاصرة المواجهة والمصالحة بين الإنسان وبيئته ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ٢٠٠٠ ، ص ٦٩ .

(^{٦٦}) فؤاد بن غضبان ، المدن المستدامة والمشروع الحضري نحو تخطيط استراتيجي مستدام ، فؤاد بن غضبان ، المدن المستدامة والمشروع الحضري نحو تخطيط استراتيجي مستدام ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ٢٠١٣ ، ص ٥١ ، ٥٢ .

(^{٦٧}) التنمية المستدامة في الوطن العربي... بين الواقع والمأمول ، مرجع سابق ، ص ٣٩ .

(^{٦٨}) مني عطية خزام خليل ، التنمية الاجتماعية في إطار المتغيرات المحلية والعالمية ، مرجع سابق ، ص ٨٢ .

(^{٦٩}) زين الدين عبدالمقصود غنيمي ، قضايا بيئية معاصرة المواجهة والمصالحة بين الإنسان وبيئته ، مرجع سابق ، ص ٧٠ .

- (^{٧٠}) ريمة خلوطه ؛ سلمي قطاف ، مساهمة التنمية البشرية في تحقيق التنمية المستدامة ، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر (التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر ، ٢٠٠٨ ، ص ١٤ ، ١٥).
- (^{٧١}) العايب عبد الرحمن ، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة ، مرجع سابق ، ص ٣٩ .
- (^{٧٢}) مني عطية خزام خليل ، التنمية الاجتماعية في إطار المتغيرات المحلية والعالمية ، مرجع سابق ، ص ٨٣ .
- (^{٧٣}) المرجع السابق مباشرة ، ص ٨٦ ، ٨٧ .
- (^{٧٤}) زين الدين عبدالمقصود غنيمي ، قضايا بيئية معاصرة المواجهة والمصالحة بين الإنسان وبيئته ، مرجع سابق ، ص ص ٦٩-٧١ .
- (^{٧٥}) مني عطية خزام خليل ، التنمية الاجتماعية في إطار المتغيرات المحلية والعالمية ، مرجع سابق ، ص ٨٨ .
- (^{٧٦}) فؤاد بن غضبان ، المدن المستدامة والمشروع الحضري نحو تخطيط استراتيجي مستدام ، مرجع سابق ص ٥٤ ، ٥٥ .
- (^{٧٧}) المرجع السابق مباشرة ، ص ص ٥٨ - ٦١ .
- (^{٧٨}) التنمية المستدامة في الوطن العربي... بين الواقع والمأمول ، مرجع سابق ، ص ٤٠ ، ٤١ .
- (^{٧٩}) حمدي أبو الفتوح عطيفه ، منهجية البحث العلمي وتطبيقاتها في الدراسات التربوية والنفسية ، دار النشر للجامعات ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ٥٤ .
- (^{٨٠}) محمد شفيق زكي : البحث العلمي -الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية، ١٩٩٩، ص ٨٨.